الأزهر فى قرن

د. ماجدة على صالح

يعد الأزهر مؤسسة من أهم المؤسسات الدينية والثقافية والعلمية، وأقدمها فى العالم الإسلامى قاطبة، فهو مسجد له قداسته، وجامعة لها تميزها، ومنبر له السبق والريادة فى الدعوة إلى الله، أضحت به مصر العاصمة الثقافية للعالم الإسلامى. وقد استطاع الأزهر طوال تاريخه الممتد منذ نشأته إلى الآن، أن يقوم بدور بارز نعمل فيما يلى على توضيح أهم أبعاده خاصة خلال القرن الماضى حيث يتم تناول هذا الدور من خلال قسمين: القسم الأول يلقى الضوء على دور الأزهر داخل مصر، والقسم الثانى يتناول دور الأزهر خارج مصر، وهى بلا شك دراسة مهمة لمؤسسة أمة كان لها دوماً دور فاعل تؤديه فى تاريخ مصر والعالم الإسلامى فى مجالات عدة، منها الحفاظ على اللغة العربية والعلوم الإسلامية، وفى مجال الحركة الوطنية المصرية، وفى مجال الحياة الفكرية للأمة. وهى عدد من المجالات الأساسية التى تلقى الدراسة الضوء عليها.

مقدمة:

بعدما أسس الفاطميون دولتهم فى بلاد المغرب عام ٢٩٧هـ / ٩٠٩م تطلعوا إلى فتح مصر لنقل مقر الخلافة الفاطمية إليها، ونشر المذهب الشيعى بها، ثم اتخاذها بحكم موقعها الجغرافى المتميز نقطة انطلاق إلى الشرق الإسلامى الآسيوى من أجل القضاء على الدولة العباسية من ناحية، والتمكين للنفوذ الشيعى في أرجاء الشرق الإسلامى من ناحية أخرى[١]. ومن ثم كان أول عمل تقوم به الدولة الفاطمية في مصر هو إنشاء الجامع الأزهر ٣٦١هـ / ٩٧٢م[٢]، لكى تعمل من خلاله على نشر دعوتها المذهبية الممثلة فى المذهب الإسماعيلى الشيعى، وذلك بدلا من أن تلجأ إلى نشر المذهب قهرًا على شعب يتبع المذهب السني.

وقد اعتمد علماء الأزهر في تأدية رسالتهم الدينية والعلمية في عهد الدولة الفاطمية على موارد مالية متعددة من أهمها الأوقاف[٣].

قد كان انتشار الأروقة به سببًا في كثرة إيقاف أهل البر للوقفيات العديدة على الطلبة المقيمين فيها.

وإذا كان الجامع الأزهر يعد تاريخيا المؤسسة الأم للعلماء، فإنه لم يكن فى البداية له رابطة تنظيمية تربط العلماء بهذه المؤسسة، وليس من سبب لذلك سوى أن الأزهر نفسه لم تكن له قيادة معينة فى بدء

نشأته، فقد كان يتولى إدارته في البداية سلاطين وأمراء مصر كباقى المساجد، أما شئونه الداخلية فيقوم بها مشايخ المذاهب الأربعة، وشيوخ الأروقة يعاونهم خطيب المسجد ومساعدوه، وهو النظام الذى ظل متبعا طوال حكم الفاطميين والأيوبيين والمماليك البحرية. إلا أنه وفى عهد السلطان برقوق أول سلاطين المماليك البرجية ،عين للأزهر ناظر فى عام ١٣٨٣م (٧٨٤هـ) يختار من بين كبار رجال الدولة من الأمراء، وكان ينوب عن الحاكم من حيث الإشراف المالى والإدارى على شئون الأزهر، حيث كانت رئاسة إدارية، وليست علمية[٤].

أما فيما يتعلق بالرئاسة العلمية للأزهر والمعروفة بالمشيخة، فإن الغموض لا يزال يكتنف الظروف التى نشأ فيها هذا المنصب، كما أن الخلاف ما يزال قائما حول أول من ولى المشيخة من العلماء، وإن كان من المتفق عليه أن هذا المنصب نشأ فى فترة الحكم العثمانى لمصر فى أواخر القرن السابع عشر، وذلك بناء على رأى السلطان العثمانى سليمان القانونى ؛لأسباب عدة يرجع أهمها لتزايد أعباء الجامع لكثرة المترددين عليه من طلبة العلم، وعدم قدرة الحاكم على تسيير أموره، حيث اتفقت آراء عدة على أن الشيخ محمد عبد الله الخرشى (١٦٠١ – ١٦٨٩م) (١٠١٠-١١٠١هـ) هو أول من ولى المشيخة[٥].

ويعد شيخ الأزهر بذلك هو أكبر سلطة فى المؤسسة الإسلامية يقوم بشئون جميع أهل الأزهر. ومنذ نشأة هذا المنصب لم تكن هناك قوانين مكتوبة توضح طريقة تعيين شيوخ الأزهر وتحدد علاقاتهم بالحكام، حيث كان ذلك يتم بناء على العادة والتقاليد المتبعة. وكانت العادة أن شيخ الأزهر لا يعزل من منصبه إلا بحكم الموت، وهو التقليد الذى تغير بعزل الشيخ مصطفى العمروسى من المشيخة فى ١٨٧١م / ١٢٨٧هـ. ثم أصبح فيما بعد يوعز إلى شيخ الأزهر غير المرغوب فى وجوده بالاستقالة. ثم أضحى تعيين شيخ الأزهر ينظم بعد ذلك بموجب القوانين التى تصدر من السلطة الحاكمة التى جعلت هذا التعيين من اختصاص الحاكم. وقد أصبح للأزهر فى أواخر القرن التاسع عشر مجلس للإدارة، نشأ عام ١٨٩٥ كسلطة مسئولة عن العلماء هدفها الأساسى الحد من سلطات شيخ الأزهر. أما هيئة كبار العلماء، وهى أحد تنظيمات العلماء فقد تشكلت عام ١٩١١م / ١٣٢٩هـ بموجب القانون رقم ١٠، وهى هيئة ذات طابع أكاديمى صرف تتكون من ثلاثين عالما، لكل منهم كرسى خاص للتدريس بالأزهر، وكان هدفها الأساسى التفرغ لدراسة أمهات الكتب فى العلوم القديمة بنفس الأسلوب فى التدريس. وفى عام ١٩٣٦ أصبح اسمها جماعة كبار العلماء بدلا من "هيئة"، وهى الجماعة التى ذابت فى تنظيم أوسع عام ١٩٦١ بإنشاء مجمع البحوث الإسلامية الذى يتكون من خمسين عضوا من كبار العلماء الذين يمثلون كافة المذاهب، منهم ثلاثون عضوا من مصر[٦]، وهو إحدى الهيئات الخمس للأزهر، والتى سيرد ذكرها فى إطار الدراسة.

القسم الأول

دور الأزهر فى داخل مصر

سيتم فيما يلى تناول الأبعاد الأساسية لدور الأزهر فى داخل مصر خلال القرن الماضى، هذا مع التعرض المطلوب فى بعض الأجزاء لدوره فى خلال فترات على الرغم من كونها تخرج عن حيز النطاق الزمنى للدراسة، إلا أن الوقوف الموجز عليها يعد من المتطلبات الأساسية لتوضيح طبيعة الدور الذى قام به الأزهر، ومدى الاستمرارية والتغيير مع رد الاختلاف إلى أسبابه.

وقد قام الأزهر خلال القرن الماضى بدور لا يمكن التقليل من أهميته فى مجالات عدة، سعى من خلال القيام به إلى أن يكون شاملاً فى كافة المجالات الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، ذلك بناء على توجهات الدور من تصور معين لوظيفة عالم الدين، وفى حدود الإطار القانونى المنظم لمجال عمل هؤلاء العلماء.

وتتناول الدراسة فى هذا الإطار على التوالى دور الأزهر فى مجالات ثلاثة أساسية هى: دوره فى حماية اللغة العربية والعلوم الإسلامية، والحركة الوطنية، وفى الحياة الفكرية.

أولاً- دور الأزهر فى حماية اللغة العربية والعلوم الإسلامية:

قام الأزهر على مدى القرن الماضى بدور مهم فى حماية اللغة العربية والعلوم الإسلامية؛ إذ قامت رسالته على ركنين أساسيين هما: الدين بعلومه المختلفة، واللغة بفنونها المعروفة، وقد كان الأزهر من هذا المنطلق الحصن الذى احتضن اللغة العربية كأحد أهم عناصر الثقافة الإسلامية وكان بذلك هو المستقر الأساسى الذى حمى علوم اللغة؛ حيث حمى اللغة العربية من مخاطر عدة لعل من أبرزها: الشعوبية، والعامية، والتركية.

ويستمد فضل الأزهر على اللغة العربية من فضل القرآن عليها. فالقرآن عند المسلمين هو المعنى به فى الأزهر حفظا وتدريسا، وبحثا واستنباطا، فمن خلاله يدرس التفسير وعلوم القرآن كالناسخ والمنسوخ وأسباب النزول والمكى والمدنى وعلم القراءات. وإن كان قد شارك فضل الأزهر على علوم القرآن وعلوم اللسان عدد من المدارس والجوامع التى أنشأها السلاطين فى القاهرة ودمشق والقيروان والزيتونة، إلا أن هذه المدارس لم تستطع منفردة أو مجتمعة أن تطاول فضل الأزهر على اللغة العربية.

وقد حمى الأزهر علوم اللغة العربية خلال أكثر من محنة مرت بها الأمة الإسلامية خاصة خلال القرون الهجرية الثلاثة: السابع، والثامن، والتاسع، وذلك من خلال قوى عدة منها: المغول والتتار والصليبيون والغرب الأوربى، حيث استطاع حماية اللغة العربية من خلال محصلة من العوامل يأتى فى مقدمتها صيغته العربية الخالصة بحكم نشأته وبيئته وموقعه الوسط بين الشرقين الأدنى والأوسط، وتخريجه لطائفة كبرى من

أعلام الفقه والأدب، جمع عددٌ كبير منهم شتات اللغة فى مجلدات أشبه بدوائر المعارف، هذا فضلاً عن إيوائه الناجين بحياتهم ودينهم وعلمهم وكتبهم من غارات المغول عندما اكتسحوا خراسان وفارس والعراق، فكانت هجرة هؤلاء العلماء من الشرق والغرب إلى القاهرة من البحث والابتكار فضلاً كبيراً على علوم اللغة العربية. حيث خرج الأزهر فى خلال القرون الهجرية من السابع إلى التاسع أعلاما فى اللغة أمثال: جمال الدين بن منظور، وجمال الدين بن هشام، وشمس الدين النويرى، وابن فضل الله العمرى، وشمس الدين الذهبى، والحافظ بن حجر العسقلانى، وأبى العباس القلقشندى، وتقى الدين المقريزى. وهى أسماء تذكر على سبيل المثال لا الحصر[٧].

ولم يعان الأزهر طوال فترة تاريخه الطويل كما عانى فى عهد الأتراك؛ حيث ران على العصر التقليد وأغلق باب الاجتهاد، وفترت همة العلماء فى التأليف فراحوا يشرحون الكتب ويكتبون الحواشى على الشروح. وتركز الاهتمام على الناحية اللفظية والمناقشات الحرفية، وشغل العلماء أنفسهم بالفروض والاحتمالات التى لا تقع، وراحوا يبحثون لها عن حلول، إلا أنه ومع ذلك فإن المؤرخين قد اتفقوا على أن الأزهر أسدى للعالم الإسلامى فى هذه الحقبة خدمات جليلة؛ حيث استطاع أن يقدم إلى اللغة العربية والعلوم الإسلامية على نحو خاص صنيعا غاليا فقد أقبل علية الخاصة والعامة[٨]. فمن الخاصة السلاطين الأتراك الذين عملوا على اللجوء إليه يلتمسون من علمائه الرأى والمشورة فيما يجرى من أحداث، كما اتجه مجموعة من الأتراك لتعلم اللغة العربية والتأليف بها كالفيروز آبادى وأبى السعود والفنارى وملاحسرو وخوجه زاده، وكان سلاطين العثمانيين أنفسهم يدرسون العربية وآدابها.

ومن العامة ، درس به كثير من طلاب العلم، فقد كان ملاذاً لطلاب العلوم الإسلامية واللغة العربية[٩].

وكان منهج التعليم فى الأزهر حتى أواخر القرن التاسع عشرالميلادى مقصورًا على علوم الدين واللغة فقط، وكانوا يقسمون تلك العلوم إلى قسمين: علوم المقاصد، وعلوم الوسائل؛ حيث تعد الأولى هى الغاية من الدراسات والثانية هى الوسيلة لفهم الأولى.

أما الأولى: فتشمل التجويد والقراءات والتفسير والحديث والفقه والتوحيد وأصول الفقه والتصوف.

وأما الثانية: فكانت تتكون من النحو والصرف والبلاغة ومتن اللغة والعروض والقافية والمنطق والحساب والحكمة ومبادئ الفلك[١٠].

أما عن دراسة المواد الأخرى كالتاريخ والآداب والشعر، فلم يكن لها نصيب يذكر من الدراسة فى الأزهر حينذاك، وإن كان الجبرتى قد أشار إلى أن بعض الشيوخ كانوا يدرسون بعض التاريخ والأدب. ولم يكن الطالب الأزهرى يقضى فى الدراسة مدة محددة، كما لم يشترط سنّ معينة. وإنما كان يلتحق الطالب بالأزهر فى أى سن يريد طالما حفظ القرآن الكريم وبعض المتون الصغيرة، حيث يظل يتقلب بين حلقات

الدرس سنوات طويلة حتى يمتلئ علما، فيذهب إلى قريته ليقوم ببعض الوظائف الدينية بها، أو ينبغ فيصير مدرسا بالأزهر، وكانت هذه غاية كبرى.

وكانت الدراسة تقوم فى الجامع؛ حيث يستند الشيخ إلى أحد الأعمدة والطلاب من حوله يجلسون في شبه حلقة يستمعون إليه، ويسألونه ما شاء لهم السؤال، وكان كل شيخ متخصصا في مادة بعينها أو كتاب بعينه، ويساعده في الشرح معيد، وهو طالب قديم حضر عليه قراءة الكتاب عدة مرات من قبل. وكان الطالب حراً في اختيار الكتاب الذى يدرسه، وكان يحدد اختيار الطالب لشيخه شهرة ذلك الشيخ، أو لكونه من قريته، وما إلى ذلك من أسباب.

أما عن نظام الامتحانات التى كانت موجودة بالأزهر حينذاك فلم يكن نظاما بالمعنى المتعارف عليه الآن، إنما كان الأستاذ إذا أتم تدريس الكتاب تقدم إليه مَن يأنس فى نفسه إجادته من الطلاب فيمتحنه فيه شفويا، فإذا أظهر نبوغا واستيعابا وفهما للكتاب ولتعليقات الشيخ عليه منحه هذا الشيخ « إجازة » مكتوبة يذكر فيها أن الطالب قد قرأ عليه الكتاب واستوعبه وحفظ شروح الشيخ عليه، وأنه مأذون له فى أن يروى عن الشيخ كل ما يتعلق بذلك الكتاب.

وكان المتبع أن يتم الطالب قراءة عدد كافٍ من الكتب يحصل فى كل منها على إجازة قبل أن يقدم على التدريس وبخاصة فى الجامع الأزهر، كما كان بعض الطلاب يقصر دراسته على ما يقدمه شيخ واحد من الكتب حتى إذا أتمها أعطاه الشيخ إجازة عن كل كتاب، بالإضافة إلى إجازة عامة تبيح له القيام بتدريس ما يدرسه شيخه. وكانت تلك الإجازة كافية ليقوم الطالب بالتدريس فى غير الجامع الأزهر.

أما مستقبل الطالب الأزهرى فى ذلك الوقت فكان بين أمرين: إما أن يشتغل بالتدريس فى الأزهر أو غيره من المساجد، ويبدأ ذلك مع عدد قليل من أصدقائه الطلبة، ثم تزداد حلقة درسه اتساعا حسب مقدرته وكفاءته العلمية، أو أن يرجع إلى قريته ويقوم فيها ببعض الوظائف الدينية كإمامة الناس فى الصلاة وخطبة الجمعة، وعقد عقود الزواج، والوعظ والإرشاد على نطاق ضيق[١١].

كان هذا هو النظام المتبع حتى أواخر القرن التاسع عشر إلى أن جاء عصر الخديو إسماعيل باشا، فمر التعليم بالأزهر فى أطوار عدة.

وقد وضع أول قانون للأزهر فى عهد الخديو إسماعيل عام ١٨٧٢م. وكان من ضمن ما جاء به هذا القانون هو تنظيم طريقة نيل الشهادة العالمية وتحديد مواد الدراسة وهى: الأصول والفقه والتوحيد والحديث والتفسير والنحو والصرف والمعانى والبيان والبديع والمنطق. وما أن صدر هذا القانون حتى سميت علوم الأزهر بالعلوم الأحد عشر، وبقيت على هذا الوضع لمدة نحو ربع قرن؛ حيث كان يتم الهجوم على من يحاول أن يضيف إلى هذه العلوم علماً آخر مما سموه العلوم الحديثة. ولهذا ولغيره لم يستطع هذا القانون أن ينهض بالتعليم بالأزهر ليجعله ملائماً لروح العصر، وظلت تتوالى عليه القوانين والأنظمة

واللوائح حتى عام ١٩١١م حيث صدر القانون الذى قسم الدراسة الأزهرية إلى مراحل وجعل لكل مرحلة نظاماً وعلوما وأدخل عدداً من المواد الدراسية هى: التاريخ والجغرافيا والحساب والهندسة والطبيعة والكيمياء. وبموجب هذا القانون تم وضع شروط لقبول الطلبة، وحدود للعقوبات والإجازات، ونظم الامتحانات، والشهادات الدراسية. كما أنشئ عدد من المعاهد الأزهرية فى بعض المحافظات لمواجهة تزايد الإقبال على التعليم الأزهرى حتى أصبح عدد الطلاب فى عام ١٩١٧م أكثر من عشرين ألفا. وقد خضع هذا القانون لعدد من التعديلات كان منها تعديل عام ١٩٣٠م الذى قسم التعليم العالى إلى ثلاث كليات هى أصول الدين، والشريعة، واللغة العربية، كما أوجد تخصصا فى المادة، وآخر فى المهنة. وهكذا وبعد أن كان الطالب يدرس فى القسم العالى جميع المواد التى تؤهله لأن يكون عالما أزهريا أصبح يدرس موادَّ خاصة، فالطالب فى كلية اللغة العربية مثلاً لا يدرس الفقه الإسلامى، والطالب فى كلية الشريعة وأصول الدين لا يدرس من مواد اللغة إلا النزر اليسير.

ثم صدر عقب هذا قانون ١٩٣٦م فى عهد الشيخ محمد مصطفى المراغى، وظل معمولا به أكثر من ربع قرن. وقد جعل هذا القانون الدراسة فى الأزهر على أربع مراحل وهي[١٢]:

(١) المرحلة الابتدائية ومدتها أربع سنوات، ويدرس فيها: الفقه والتوحيد والسيرة النبوية وسيرة كبار الصحابة وتجويد القرآن الكريم والإنشاء والنحو والصرف والإملاء والمطالعة والمحفوظات والتاريخ والجغرافيا والرياضة وتدبير الصحة والرسم والخط.

(٢) المرحلة الثانوية ومدتها خمس سنوات، ويدرس فيها: الفقه والتفسير والحديث متنا ومصطلحا، والتوحيد والنحو والصرف والبلاغة والبيان والمعانى والبديع والإنشاء وأدب اللغة والعروض والقافية والمطالعة والمحفوظات والمنطق وأدب البحث والطبيعة والكيمياء وعلم الحياة والجغرافيا والتاريخ.

(٣) الكليات وهى ثلاث: كلية اللغة العربية، وكلية أصول الدين، وكلية الشريعة الإسلامية، ومدة الدراسة بكل كلية أربع سنوات. ويدرس فى الكلية الأولى: النحو والوضع والصرف والمنطق وعلوم البلاغة والآداب العربية وتاريخها وتاريخ العرب قبل الإسلام وتاريخ الأمم الإسلامية والتفسير والحديث والأصول والإنشاء وفقه اللغة العربية ولغة أجنبية.

وأما الكلية الثانية فيدرس فيها: التوحيد والتفسير والحديث متنا ومصطلحا ورجالا والمنطق وأدب البحث والأخلاق والفلسفة وأصول الفقه والتاريخ الإسلامى وعلم النفس ولغة أجنبية.

وأما الكلية الثالثة فكان يدرس فيها: الحديث متنا ومصطلحا ورجالا والتفسير وأصول الفقه وحكمة التشريع ومقارنة المذاهب فى المسائل الكلية وتاريخ التشريع الإسلامى والمنطق والفلسفة ولغة أجنبية.

(٤) التخصص وهو على نوعين: تخصص فى المهنة، وتخصص فى المادة. والغرض من الأول إعداد علماء يقومون بمهنة الوعظ والإرشاد، أو الوظائف القضائية بالمحاكم الشرعية والإفتاء، أو التدريس فى

المعاهد الدينية ومدارس الحكومة. والغرض من الثانى إعداد علماء متفوقين فى العلوم الأساسية لكل كلية من الكليات الثلاث.

وقد وضع هذا القانون شروطا لقبول الطالب فى السنة الأولى الابتدائية، وهى:

(أ) ألا تقل سنه عن اثنتي عشرة سنة ولا تزيد على ست عشرة.

(ب) أن يكون حافظا للقرآن الكريم كله ويؤدى امتحانا يثبت ذلك.

(جـ) أن يؤدى بنجاح امتحانا فى المطالعة والإملاء والخط والحساب.

(د) أن ينجح فى الكشف الطبى طبقا للشروط التى توضع لذلك.

وقد تغيرت طريقة الدراسة فى بعض مظاهرها وشكلها الخارجى عنها فى القديم، فقد انتشرت المعاهد الدينية المختلفة فى عواصم المحافظات والأقاليم مبنية على الطراز الحديث فى بناء المدارس ومعاهد العلم، إلا أن طريقة الشيوخ فى التدريس ظلت كما هى ولا سيما فى العلوم القديمة، تتمثل فى شرح نصوص الكتاب والتعليق عليها وفك طلاسمها.

أما مستقبل الطالب الأزهرى فكان محدودا بدخوله الأزهر فى المجالات التالية: الوعظ والإرشاد، والوظائف القضائية بالمحاكم الشرعية، والإفتاء، والتدريس فى المعاهد الدينية والمدارس وكليات الأزهر.

وقد ظل الأمر فى الأزهر كذلك منذ صدور ذلك القانون إلى حين حدوث ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م والتى اتجهت عام ١٩٦١م إلى إصدار قانون جديد للأزهر عرف بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ سوف يتم الإشارة لأهم ما جاء به لاحقا عند بحث دور الأزهر عقب ثورة يوليو.

ثانياً– دور الأزهر فى الحركة الوطنية:

قامت مؤسسة الأزهر من خلال دورها المتعدد والمستمر والمتجدد بدور كبير فى التطور السياسى المصرى؛ إذ ارتبط تاريخ المؤسسة بالتاريخ المصرى مؤدية من خلال علمائها دورين مهمين:

الدور الأول– يتجه إلى الحاكم كأداة لبناء الشرعية ومراقبتها.

الدور الثانى: يتجه إلى المحكومين برعايتهم وتحقيق حاجاتهم وتعبئتهم.

وفى هذا الإطار ساهم الأزهر وعلماؤه فى تكوين الوعى السياسى لدى أفراد الشعب، وذلك على اعتبار أن علماء الأزهر كانوا الطبقة المتعلمة من أبناء مصر الذين تعلموا تعليما دينيا يبيح لهم التعرف على الحقوق والحريات التى كفلها لهم الإسلام، فكان من الطبيعى أن يقودوا الشعب سواء ضد الحاكم أو ضد المستعمر؛ وذلك من أجل تحقيق صالح الوطن. كما ساهم الأزهر من ناحية أخرى في تكوين الشخصية المصرية التى عمل على بنائها فكراً وسلوكاً من خلال الدور الحضارى الذى لعبه – بالأساس – على الساحة المصرية، إذ اتجه لإحداث الترابط بين جميع أفراد الشعب من خلال العاطفة الوطنية التى

تنمى الإحساس بالانتماء إلى شعب معين، وبلد معين يجب الدفاع عنه. من هنا كان علماء الأزهر قادة كافة المواقف الفكرية والنضالية خلال الفترة من أواخر القرن الثامن عشر إلى أوائل القرن التاسع عشر، وهو ما جعل نابليون – على سبيل المثال – يلجأ للتعامل مع الأزهر لا كمؤسسة من بين مؤسسات المجتمع، ولكن باعتباره المركز الأول للقيادة، ومع العلماء باعتبارهم صفوة المجتمع، حيث كانوا الطبقة الأولى المكونة لنسيج المجتمع المصرى، وتأسيسا على هذا سوف يتم من خلال هذا الجانب من الدراسة تقديم الخبرة التاريخية للدور السياسى للأزهر خلال قرن تحديدا، وإن كان هذا لا يعنى العرض التاريخى الكامل لهذا الدور بقدر ما يعنى بلورة وتحديد أهم معالمه مع الإشارة الواجبة إلى فترات تاريخية مهمة قام خلالها الأزهر بدور مهم قبل هذا القرن لا يمكن بحال إغفالها.

استطاع الأزهر أن يقوم فى عهد دولة المماليك (٦٤٨-٩٢٢هـ) (١٢٥٠-١٥١٧م) ومن بعدهم العثمانيون (٩٢٢-١٢٥٠هـ) (١٥١٧-١٨٠٥م) بدور سياسي وحضاري هائل، تبوأ من خلاله مكان الصدارة فى مصر والعالم الإسلامى، حيث تهيأت له مجموعة من العوامل التى كانت بمثابة السبب المباشر الذى وجه الدعوة للأزهر لكى يقوم بدور رائد، حيث يمكن تقسيم هذه العوامل إلى نوعين:

الأولى- خاصة بالأزهر: ويقصد بها تلك التى نبعت من داخله ومن أهمها:

(١) الاستقلال المالى للأزهر، والذى كان له أثر كبير فى اتخاذ علمائه مواقف حاسمة من السلطة السياسية. ويرجع منشأ هذا الاستقلال إلى الموارد المالية (الأوقاف) التى أوقفتها الدولة الفاطمية على الأزهر، والتى كان يترك أمر إدارتها إلى العلماء، إلى أن أصبح شيخ الأزهر فى عهد الدولة العثمانية هو المسئول عن هذه الإدارة[١٣].

ويضاف إلى العنصر السابق دخول علماء الأزهر ميدان التجارة، والمشاركة في الحرف وميدان الالتزام[١٤].

(٢) الاستقلال العلمى للأزهر: إذ كان الأزهر مستقلا فى إدارة شئونه الخاصة، والتى منها اختيار الرئاسة العلمية، وهى التى تعرف بالمشيخة، وتصريف شئون الأزهر الدينية والتعليمية[١٥].

(٣) المكانة الكبيرة لعلماء الأزهر فى المجتمع نظرا للدور المحورى للدين الإسلامى لدى المصريين ومنزلة عالم الدين فى الإسلام، وهى المكانة التى جعلتهم يعدون صفوة المجتمع؛ إذ كان يأتيهم الولاة والأمراء، وكانوا أول المدعوين فى الاحتفالات والمناسبات[١٦].

الثانية- عوامل بيئية: ويقصد بها مجموعة من العوامل الخارجة عن الأزهر، والتى ساعدت على بروز مكانة علماء ومؤسسة الأزهر لعل من أهمها:

(١) نظم الحكم السائدة: إذ ساعدت نظم الحكم التى سادت فى مصر فى عهدى المماليك والعثمانيين على ظهور زعامة الأزهر فى أكثر من ناحية، فقد أدى اهتمام المماليك والعثمانيين بالأزهر كجامع وجامعة للاهتمام بعلمائه، والعمل من أجل إعادة صلاة الجمعة إليه، واسترداد كثير من الأوقاف التى كانت محبوسة عليه، والتى قطعت أثناء حكم الدولة الأيوبية. هذا فضلاً عن أن مساوئ حكم المماليك والعثمانيين جعلت أفراد الشعب يلجأون لعلماء الأزهر؛ ليرفعوا عنهم هذه المساوئ، وليكونوا واسطة في العلاقة بينهم وبين السلطات[١٧]، وهى أسباب زادت من مكانة العلماء في المجتمع، وجعلتهم يقومون بدور مهم في المجتمع، خاصة في عهد المماليك من خلال الفتاوى التى أصدروها لتندد بالمماليك، وتعطيل الدراسة بالجامع الأزهر، وغلق المتاجر، وهى وغيرها جانب من العوامل التى جعلت المؤرخين والباحثين يجمعون على أن عصر المماليك يعد ـ وبلا جدال ـ العصر الذهبى للأزهر[١٨].

(٢) تفرد الأزهر على الساحة العلمية: حيث تجمعت للأزهر عدد من العوامل الداخلية والخارجية التى أسهمت باجتماعها معا فى علو مكانة الأزهر كمركز للإشعاع الدينى والعلمى. ففى داخل مصر كان الأزهر هو المعهد الوحيد الموجود على الساحة العلمية بعد أن أصاب الاضطراب المعاهد التعليمية الموجودة لأسباب كثيرة يخرج ذكرها عن نطاق هذه الدراسة[١٩].

أما فى خارج مصر فقد أدى تدهور المعاهد التعليمية – بالبلاد الإسلامية – إلى رحيل العلماء وطلبة العلم إلى مصر للدراسة بالأزهر.

وهكذا أدت العوامل السابقة إلى تكوين الدور الحضارى والسياسى للأزهر فى عهدى المماليك والعثمانيين؛ حيث قاموا بأدوار متنوعة فى ثلاثة مواقف أساسية هى:

(أ) فى مواجهة الحاكم من خلال ثلاثة أدوار أساسية هى: تنصيبه، ونصحه، وعزله[٢٠].

(ب) فى مواجهة الرعية: حيث تراوح دورهم فى هذا الصدد ما بين تعريف الأفراد شئون دينهم ليأتى سلوكهم متوافقا مع الحدود الشرعية، وما بين توسط العلاقة بين الحاكم والمحكوم؛ ومن ثم تحقيق حاجة الرعية تجاه السلطة وبالتالى إقرار قواعد العدل فى كافة المجالات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية [٢١].

(جـ) فى مواجهة العالم: سواء فى مجال تصحيح أمر فقهى، أو فى الانتصار لبعضهم إزاء الحاكم[٢٢].

وعقب انتهاء مرحلة حكم العثمانيين والتى وصل الأزهر فى نهايتها إلى قمة قوته السياسية بتعيين علماء الأزهر لمحمد على واليا على مصر عام ١٨٠٥م دخل الأزهر مرحلة أخرى من تاريخه تعد نقطة تحول تميزت بعمل محمد على على إضعاف الأزهر باعتباره عائقا يقف أمام بناء دولته الحديثة؛ حيث اتجه إلى إنشاء مدارس علمانية، ورفض تماماً فكرة الاهتمام بالأزهر وإصلاحه، مقررا أن مناهجه تبعد عن تدريس العلوم الحديثة التى يحتاج إليها تطور المجتمع[٢٣].

وقد أدت المدارس التى أقامها فضلاً عن البعثات التعليمية لأوربا لتكوين فئة جديدة من المتعلمين تكونت منهم الصفوة الجديدة للمجتمع، حيث نشأت علمانية الفكر والسلوك على عكس صفوة العلماء، وهو ما أدى إلى تغييرات فى بناء الصفوة المصرية، فلم يعد العلماء يحتلون المكانة الأولى فى النسق الاجتماعى، ولم يعد نفوذ الصفوة الجديدة مستمدا من تعليمها الدينى؛ وبذا أصبحت هذه الصفوة هى المسئولة عن التحديث فى مصر(٢٤).

يضاف إلى هذا ما اتخذه محمد على من وسائل لإضعاف تأثير علماء الأزهر منها: اتباع سياسة "فَرِّقْ تَسُدْ" وهى السياسة التى ساعده على اتباعها انقسام العلماء على أنفسهم وتنافسهم، وشغل العلماء بمشكلات دينوية عن الأمور الدينية، وهو ما أدى إلى تشويه صورتهم فى أعين الشعب، وذلك بعد أن قام بمنحهم عدداً من المزايا المادية بتوزيع القرى التى كانت بحوزة المماليك وآلت إلى الحكومة على المشايخ وكبار العلماء، فأصبح للعلماء حصص التزام كثيرة، مكنتهم من شراء الأراضى والمنازل وما إليها والعيش فى ترف، فكان أن انصرف عدد كبير منهم تدريجيا عن الانقطاع لشئون الدين، فضلاً عن تأدية دورهم التقليدى فى المجتمع تجاه الشعب.

وهو الأمر الذى جعل محمد على لا يخشاهم بعد هذا أو يستجيب لنصحهم، ثم لم يلبث أن عمل منذ عام ١٨٠٧م على إلغاء عدد من المزايا المالية للعلماء، ومنها إحباسيات الرزق، وهى الأموال التى كانت تُوقف على العلماء، كما لجأ إلى فرض ضرائب جديدة على إيراداتهم من العقارات والأطيان(٢٥).

وقد كانت حملة فريزر على مصر عام ١٨٠٧م نقطة اختبار أساسية لنجاح محمد على فى القضاء على نفوذ العلماء، وذلك عندما حاول الإنجليز غزو مصر فى هذا العام، فطلب السيد عمر مكرم نقيب الأشراف من محمد على تجنيد الشعب لملاقاة الحملة، إلا أن محمد على رفض قائلا: إنه يكفى الشعب أن يدفع الضرائب، وهو الموقف الذى يوضح بصورة مباشرة رغبة محمد على فى إبعاد العلماء عن المشاركة فى صنع القرار من ناحية، ومواجهتهم بصورة صريحة بهذه الرغبة من ناحية ثانية، وهى الرغبة التى لم يستطع العلماء معارضتها بالوقوف ضدها. على الرغم من محاولة عمر مكرم مواجهة محمد على باجتماعه بكبار المشايخ وطلبه منهم الوقوف فى إجماع ضده، إلا أنهم سرعان ما تخاذلوا، واستسلم عدد كبير منهم لمحمد على بعد تلويحه لهم بالمناصب(٢٦). وبنفى عمر مكرم خارج البلاد تقلص دور العلماء السياسى فى الحياة العامة، هذا على الرغم من أنه فى الوسط الريفى كان لعلماء القرية المتصوفة دور مستقل – إلى حد بعيد – ظلوا يقومون به، سواء فى حل المشاكل الداخلية، أو كوسيط بين الفلاحين والقائمين بالإدارة، هذا على حين لم يستطع نظراؤهم فى القاهرة أداء هذا الدور قوميا(٢٧).

وبهذا دخل الأزهر (المؤسسة والعلماء) بمجيء محمد على مرحلة جديدة شكلت نقطة تحول فى تاريخ الأزهر، تميزت بفقدان الاستقلال الذاتى للعلماء، حيث أضحت السلطة هى مشكلة الدور،

والأزهر وعلماؤه هم القائمون بالدور، كما انحصر نشاطهم فى الدور التعبوى الخاص بتجميع التأييد لسياسات الحاكم. وقد تعددت وسائل إضعاف الأزهر والسيطرة عليه فى الفترة منذ انتهاء حكم محمد على عام ١٨٤٠م إلى قبيل ثورة يوليو ١٩٥٢م، وانقسمت هذه الوسائل ما بين وسائل قامت بها السلطة السياسية، ووسائل مارسها الاحتلال البريطانى لمصر، وهو ما يتم إيضاحه بصورة مختصرة كالتالى:

أولاً: أساليب السلطة السياسية للسيطرة على الأزهر:

شهدت مصر فى الفترة الممتدة من ١٨٤٠-١٩٥٢م حكم كل من عباس باشا الأول، ومحمد سعيد باشا، وإسماعيل باشا، وتوفيق باشا، وعباس حلمى الثانى، والملك فؤاد، والملك فاروق. وتركز موقف السلطة من الأزهر فى هذه الفترة فى تحجيم دوره السياسى المستقل، وحصر دوره فى المجال الدينى التعليمى. ولتحقيق هذا الهدف استخدمت عددا من الوسائل، ولعل من أهمها التحكم فى الإطار القانونى للأزهر، والقضاء على استقلاله المالى، وهو ما يبدو بصورة مختصرة كالتالى:

(١) الإطار القانونى للأزهر:

بالنظر إجمالا إلى القوانين العديدة التى صدرت فى الفترة من (١٨٧٢-١٩٣٦م) لوجدنا أن كلا منها قد صدر ليقيد ويكبل جزءا من استقلال الأزهر، سواء المالى أو النظامى أو السياسى. فالمحلل لهذه القوانين يلحظ اهتمامها بالناحية الداخلية للأزهر المتعلقة بالمواد الدراسية وأحوال الدارسين، والعاملين والإدارة دون أن تتعرض - رغم كثرتها - لما هو أهم، وهو رسالة الأزهر وأهدافه كما يجب أن تكون. يضاف إلى هذا أن كل قانون يصدر كان يقيد جزءا من استقلال الأزهر، وبذلك يقلل من أهمية الدراسة فيه، وبالتالى دور علمائه، فقانون ١٩٠٨ - على سبيل المثال - اشترط فى المادة ٣٦ منه ضرورة تقديم تقرير عام من شيخ الأزهر عن أحوال التعليم إلى الخديو. كما لم تعترض اللجنة التى تكونت لفحص هذا القانون فى إبريل عام ١٩١٠م على نظام الجامع الأزهر، ورفضت عدداً من الاقتراحات منها طلب بتعيين شيخ الجامع الأزهر، والوكيل، وأعضاء إدارة المجلس العالى للأزهر بانتخاب العلماء عامة.

كما أنه بقانون ١٠ لسنة ١٩١١ تم منع علماء الأزهر من الطلبة أو المدرسين، وكذلك من الموظفين من الاشتغال بالسياسة، وذلك بموجب المادتين ٦٨ و ٧٣ تحديدا، ولمزيد من إلزام هؤلاء بهذا المنع خصص فى هذا القانون بابا كاملاً يوضح قواعد تأديب الطلبة والمدرسين والموظفين المخالفين لأحكام القانون أو أوامر المشيخة أو من تعدى على غيره بالأذى أو ارتكب أمراً يخل بالنظام أو بالمروءة وشرف العلم والدين. حيث تراوحت العقوبات ما بين التوبيخ والرفت.

وهو قانون يتشابه فى عدد من مواده بعدد آخر من القوانين التى جاءت لتمنع علماء وطلبة

الأزهر من الاشتراك فى أى نوع من الأنشطة السياسية، من ذلك ما جاء فى المادة ١٨ من قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية، وما جاء بمرسوم اعتماد اللائحة الداخلية للمعاهد الدينية، وذلك فى المواد ٣٣، و ٣٤، ٣٥. وكذلك ما جاء بلائحة إجراءات محاكمة العلماء الذين يقع منهم ما لا يناسب وصف العالمية الصادرة عام ١٩٣١[٢٨].

وهى فى مجملها عدد من القوانين واللوائح التى أضحى معها الأزهر يغلق أبوابه فى وجه الانتفاضات، كما يوقف الدراسة إلى أن تهدأ الأحوال، وهو فعل خالف به الأزهر سنته الأولى، حيث كان يوقف الدراسة ويأمر بإغلاق المتاجر من أجل الاشتراك فى الانتفاضات، كما أضحى شيخ الأزهر يطالب مشايخ الكليات الأزهرية بإسداء النصح للعلماء والطلاب من أجل ترك العمل السياسى للزعماء والقادة، بعد أن كان شيخ الأزهر في السابق في مقدمة الثائرين[٢٩]. ووصل الحال فى هذا الصدد إلى حد تعيين رجال وأفراد من البوليس السياسى؛ ليكتبوا تقارير يومية عن الأحوال بداخل الأزهر والمساجد الأخرى وترسل لوزارة الداخلية[٣٠] كما أضحى أمر إصدار أو إلغاء أي من قوانين تنظيم الجامع الأزهر رهنا برغبة السلطة ومصالحها مثل قانون ١٩٢٥ الذى أصدره إسماعيل صدقى باشا، وقانون ١٩٣٦ الذى أصدرته حكومة توفيق نسيم باشا الائتلافية، وهما قانونان استهدف إصدارهما أسباباً عدة من أهمها تقريب الأزهر إلى سياسة الملك ضد حزب الوفد على وجه الخصوص، وهو الحزب الذى كان يعد حزب الأغلبية فى ذلك الحين[٣١].

وفضلاً عن هذه القيود التى تضعف دور الأزهر وعلمائه فى المجتمع، وبمحاولة التعرف – على وجه الخصوص – على موضع شيخ الأزهر من هذه القوانين لوجدناه وقد تم تكبيله بذات القيود، حيث أضحى يعين من قبل الحاكم، كما فرض عليه بموجب قانون ١٩٠٨ عقب تكوين مجلس إدارة الأزهر أن يعمل من خلال هذا المجلس عضوان يمثلان السلطة الحاكمة، ثم أصبحوا ثلاثة بموجب القانون الصادر عام ١٩١١ بعد تشكيل مجلس الأزهر الأعلى كبديل لمجلس إدارة الأزهر، ثم وبقانون عام ١٩٣٠ أضحى المجلس يضم عدداً من الوزراء هم: وكلاء وزارات الحقانية والأوقاف والمعارف العمومية والمالية فضلاً عن اثنين ممن يكون فى وجودهما بالمجلس – حسب نص القانون – مصلحة للتعليم فى الأزهر والمعاهد الدينية[٣٢].

وقد أثر هذا التدخل المستمر من جانب السلطة الحاكمة فى شئون الأزهر بصفة عامة، والمشيخة بصفة خاصة على أداء الأزهر بصورة كبيرة، خاصة أن هذه التدخلات كانت بمثابة تقنين دستورى لتدخل الحاكم فى شئون الأزهر.

(٢) القضاء على الاستقلال المالى للأزهر:

إذا كان الاستقلال القانونى يمثل ركيزة تنظيمية للأزهر، فإن استقلاله المالى يمثل ركيزة اقتصادية مهمة لا بد من توافرها مع الركيزة التنظيمية لضمان الاستقلال الفكرى والسياسى لعلمائه.

وقد كان الأزهر يعتمد فى عهد المماليك والعثمانيين فى تمويله على أموال الأوقاف، وهو الأمر الذى بدأ يضعف تدريجيا مع مجيء محمد على، وذلك عندما تدخلت السلطة معطية لنفسها حق منح عطايا لبعض العلماء فى صورة مرتبات تمنح بصورة غير منتظمة تحت ما يسمى «استجلاب الدعوات الصالحات من العلماء والمحتاجين والابتعاد عن كل ما يؤدى إلى كسر قلوبهم»[٣٣] ثم جاءت الضربة القاصمة للاستقلال المالى للأزهر عندما وضعت نظارة المالية فى ميزانية عام ١٨٩٥ مبلغ مائتى جنيه كمعونة سنوية للعلماء. من هنا صدر أول قانون لمرتبات العلماء عام ١٨٩٦[٣٤] توالى بعده فقدان الأزهر لاستقلاله المالى، عندما عرض عام ١٩١٥ المستشار المالى للحكومة المصرية – وهو إنجليزي – على شيخ الأزهر مساعدة مالية سنوية لتحسين الوضع المالى لعلماء الأزهر فى مقابل أن تشرف الحكومة المصرية على أوقاف الأزهر[٣٥].

أما بالنسبة لأموال الأوقاف فقد كان لمجلس إدارة الأزهر وهو المجلس الذى كانت تعين السلطة السياسية أعضاءه أن يقترح توزيع هذه الأموال، ثم يعرض ما يراه على جهات الاختصاص من خلال شيخ الأزهر. وفى هذا تكبيل أيضاً لقدرة الأزهر على استخدام الأموال الموقوفة عليه[٣٦].

ثانياً: أساليب الاستعمار البريطانى فى إضعاف الأزهر:

اتجه الاستعمار البريطانى أثناء احتلال إنجلترا لمصر عام ١٨٨٢ إلى ممارسة عدد من السياسات العدائية تجاه الأزهر من أجل إضعاف دوره على ساحة العمل السياسى وذلك من خلال أوجه عدة منها:

(١) تشجيع إنشاء عدد من المدارس الأجنبية، وبعض المؤسسات التعليمية التى تنافس الأزهر، فأقيمت مدرسة القضاء الشرعى، ومدرسة دار العلوم، أما فى مجال التعليم فى القرى فأُنشئ ما سمى « بالمكاتب الراقية » وهى مدارس تنافس مرحلة التعليم الابتدائى فى الأزهر، وتم إنشاؤها بحجة تطوير ذى الثقافة الإسلامية وجعله مؤهلاً لتولى الوظائف الحكومية فى الدولة[٣٧].

(٢) الاتجاه لتقليل كم الطلبة الدارسين بالأزهر بقدر الإمكان، وكانت الوسيلة لهذا أن أوعز الإنجليز إلى أنصارهم من الحكام وأعضاء الحكومة ومشيخة الأزهر بتقديم اقتراح ينص على انتساب أبناء الأقاليم إلى المعاهد القريبة من بلادهم، ولا يبقى منهم فى القاهرة إلا من كان ولى أمره يقيم فيها، وذلك بحجة تيسير الأمر للطلاب حتى لا يتكبدوا عناء السفر[٣٨].

(٣) عمل الاحتلال البريطانى على المساعدة فى المحاولات التى بذلتها السلطة من أجل القضاء على الاستقلال المالى للأزهر وإضعاف الأزهر ككل[٣٩].

(٤)العمل على عزل الأزهر عن المجتمع لإعطاء انطباع بأن نقطة الضعف تكمن فى الدين الذى يدعو إليه عالم الأزهر، وفى المواد التى يدرسها طلابه، كما تم الاتجاه واستكمالا لهذه الحلقة للتضييق على خريجى الأزهر بعدم توفير فرص عمل أمامهم[٤٠].

وهكذا يتبين مما سبق عمل السلطة من ناحية، والاحتلال البريطانى من ناحية ثانية للقضاء على الدور السياسى المستقل للأزهر، وهى الجهود التى وإن استطاعت بصفة عامة تحقيق هذا الهدف، إلا أنها لم تنجح تماماً فى القضاء على معالم هذا الدور السياسى، إذ تمكن الأزهر (سواء كمؤسسة أو كأفراد) ومن خلال الرصيد الهائل من القوة السياسية التى حققها فى عهد دولتى المماليك والعثمانيين من لعب أدوار متعددة، نعرض فيما يلى لأهم قسمات هذا الدور.

أولاً– الدور السياسى للأزهر فى الداخل قبيل ثورة يوليو ١٩٥٢م:

لعب الأزهر وعلماؤه فى المرحلة السابقة على ثورة يوليو ١٩٥٢ دوراً أساسياً، وإن كان محدود النطاق، إلا أنه لا يمكن إغفاله أو تهميشه؛ حيث كان له دور إزاء الحاكم والرعية ونظيره العالم، يمكن أن نعرض نموذجًا فيما يلى على كل حالة:

(١) موقف الأزهر إزاء الحاكم:

وجدت فى هذا الصدد أدوار متفرقة قام بها عدد من علماء الأزهر يعبر أغلبها عن مواقف فردية لهؤلاء العلماء من هذه الأدوار:

(أ) فى مجال نصح الحاكم: بعد إلغاء مصطفى أتاتورك للخلافة فى تركيا عام ١٩٢٤، رغب الملك فؤاد فى تنصيب نفسه خليفة للمسلمين، فكان أن وقع حوالى أربعين عالما من علماء الأزهر على عريضة توضح للحاكم أن مصر لا تصلح – حينذاك – دارًا للخلافة؛ حيث إنها لا تزال محتلة، وإن حكومتها تبيح المحرمات من خمر وميسر وبغاء قانونا، فما كان من الحاكم إلا أن أصدر أوامره بالتحقيق فى سرية مع الموقعين على هذه العريضة، مع إبراز عريضة مضادة من أجل أن يضغط بها على الشيوخ لكى يوقعوا عليها[٤١].

(ب) فى مجال رفض تدخل الحاكم فى بعض شئون الأزهر: فقد حدث أن اختار شيخ الأزهر – سليم البشرى – عام ١٩٠٤ أحد العلماء، وهو الشيخ أحمد المنصورى شيخا لأحد أروقة الأزهر، إلا أن الخديو عباس حلمى الثانى لم يرضَ عن هذا التعيين؛ فطلب من الإمام العدول عن هذا فأبى الشيخ الرجوع عن اختياره موجهًا كلامه للحاكم، « إن كان الأمر لكم فى الأزهر دونى فاعزلوه، وإن كان الأمر لى دونكم فهذا الذى اخترته ولن أحيد عنه » ثم أقدم على تقديم استقالته تمسكا برأيه[٤٢] وهو موقف عبر خلاله أحد شيوخ الأزهر من جانبه عن ضرورة استقلال هذا المنصب المهم عن تدخل الحاكم.

(جـ) في مجال المطالبة بإصلاح الأزهر: ويوجد في هذا المجال أكثر من نموذج يوضح مطالبة عدد من شيوخ وعلماء الأزهر للحاكم بضرورة إصلاح عدد من شئون الأزهر للقضاء على عدد من أهم السلبيات التى أحاقت به، وأهمها قلة الموارد المالية، واستغلال الحاكم والأحزاب له، وجمود علمائه. ومن بين أشهر الاقتراحات التى قدمت في هذا الصدد الاقتراحات التى قدمها الإمام محمد عبده لإصلاح الأزهر حيث كان يرى أن « في إصلاح الأزهر صلاحا لجميع المسلمين وفى فساده فسادهم »[٤٣]. ويتلخص برنامجه في الإصلاح في ثلاث نقاط أساسية هى: الإصلاح المالى لإدارة الأزهر، وتحسين أحوال الطلبة، وتغيير المناهج العلمية بإدخال العلوم العصرية. حيث رأى أن إصلاح الأزهر لكي يتم يحتاج إلى تدخل السلطة، التى يجب أن تتركه بعد ذلك لشأنه وبدون أى تدخل من جانبها. وهو اقتراح وإن كان تقييمه وإبداء الرأى بخصوصه يخرج عن نطاق هذه الدراسة فإنه لم يرَ النور؛ نظرا لتجمع قوتين أساسيتين عملتا على إفشاله، وهما: شيوخ الأزهر التقليديون الرافضون للإصلاح، والخديو عباس حلمى الثانى[٤٤].

(٢) موقف علماء الأزهر من الرعية:

يوجد فى هذا الصدد عدد من المواقف المتنوعة التى قام بها علماء الأزهر سواء تجاه الرعية أو كواسطة فى العلاقة بينهم وبين الحاكم، أو فى المجال الأعم الخاص بالحفاظ على الدين الإسلامى.

وبالنظر إلى دور علماء الأزهر فإن هذا الدور يبرز واضحا خاصة فى مجال مطالبة علماء الأزهر للحكام بضرورة الاستقلال عن الاحتلال البريطانى، وهو ما سنشير إليه لاحقا.

أما بالنسبة لدور علماء الأزهر تجاه الحفاظ على الدين الإسلامى والشريعة، فقد كان لهم مواقف عدة خاصة تجاه بعض المؤلفات التى أصدرها عدد من علماء الأزهر أنفسهم، وتحوى عدداً من الأخطاء مثال ذلك كتاب "الإسلام وأصول الحكم" لعلى عبد الرازق[٤٥]، يضاف إلى ذلك جهود علماء الأزهر إزاء محاولات المبشرين الرامية إلى النيل من الإسلام، وهى المحاولات التى فاقم منها دخول المبشر الأمريكى زويمر الجامع الأزهر عام ١٩٢٨ حيث طاف بحلقات التدريس به، وعمل على التباحث مع الطلاب والأساتذة ووزع عليهم وريقات مطبوعة فى التبشير المسيحى تحتوى هجوما على الإسلام[٤٦].

(٣) موقف العالم إزاء العالم:

ويوجد فى هذا الصدد عدد من الأمثلة التى توضح موقف العالم من زميله العالم، سواء فى مجال نصحه أو نصرته إزاء الحاكم، أو تصحيح أمر فقهي يكون قد جانبه التوفيق فى إبدائه. وتعد من أبرز المواقف فى هذا الصدد موقف علماء الأزهر من الشيخ على عبد الرازق؛ حيث وصل الأمر فى هذا الإطار إلى حد إخراجه من زمرة العلماء خاصة بعد أن أعطيت له الفرصة لتصحيح آرائه فلم يفعل. كما يضاف إلى هذا موقف علماء الأزهر من كتاب د. طه حسين «فى الشعر الجاهلى»، وهو الكتاب الذى

شكك من خلاله د. طه حسين فى وجود إبراهيم وإسماعيل معتبرا أن مجرد وجود اسميهما فى التوارة والقرآن لا يكفى لإثبات وجودهما التاريخى[٤٧].

وفى مجال دفاع بعض علماء الأزهر عن الإسلام هناك موقف شيخ الإسلام مصطفى صبرى الذى أعد مؤلفا عمل من خلاله على تفنيد عدد من الدعاوى التى تنكر المعجزات الكونية، وتجعل الإيمان بالغيب مرادفا للإيمان بالواقع[٤٨].

ثانياً: الدور السياسى للأزهر فى مواجهة الاحتلال البريطانى لمصر:

قام علماء الأزهر فى المجال الخارجى وعلى وجه التحديد المجال المتعلق بمواجهة الدول الأجنبية المتمثلة أساساً فى الاحتلال البريطانى لمصر بدور مهم يحسب لهم، ومن أمثلة مواقفهم فى هذا الصدد موقفهم من ثورة عرابى ١٨٨١-١٨٨٢، ومن الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢-١٩٥٢.

فبالنسبة لثورة عرابى ١٨٨١-١٨٨٢، فعلى الرغم من معارضة جانب من علماء الأزهر لها، فإن عدداً كبيراً منهم أيدها باعتبارها ثورة وطنية على الحكم المطلق للخديو توفيق وعلى التدخل الإنجليزي والفرنسى في عهده. وكان فى مقدمة المؤيدين للثورة الشيخ شمس الدين محمد الأنبابى الذى تولى مشيخة الأزهر مرتين[٤٩]، والشيخ محمد عبده الذى أيد الثورة من خلال عدد كبير من المقالات بجريدة الوقائع المصرية، حيث دعا الشعب للتبرع والتطوع فى الجيش، هذا فضلاً عن تحريره لمضابط الثورة[٥٠].

وبمتابعة موقف الأزهر من الاحتلال البريطانى لمصر (١٨٢٢-١٩٥٢) تبين أن عقيدة الجهاد قدمت فى بداية الاحتلال أفضل أيديولوجية لتعبئة الشعب، حيث نشر علماء الأزهر إعلان الجهاد الذى جاء ليحث الشعب على تأييد الجيش المصرى ضد الإنجليز، كما بذل علماء الأزهر جهودا كبيرا تضافرت مع جهود أفراد الشعب لمواجهة هذا الاحتلال، لعل من أبرز هذه الجهود ثورة الشعب عام ١٩١٩، فقد كان الأزهر هو المكان الذى انطلقت منه الثورة حيث كان بمثابة غرفة عمليات للثوار من أبناء مصر بغض النظر عن ديانتهم[٥١] وبعدها ظل الأزهر يقاوم من خلال علمائه الاحتلال البريطانى فى حدود ما توافرت له من وسائل وإمكانيات منها بيانات الاحتجاج، والجمعيات السرية التى اشترك بعض العلماء فى عدد منها[٥٢]. إلا أنه من الحقائق التى يجدر ذكرها فى هذا الصدد أنه يجب فى مجال النظر للدور السياسى للأزهر التفرقة ما بين موقف العلماء والشعب من تلقى صدمة الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ وبين تلقيهم لصدمة الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢. ففى المرة الأولى قوبل الفرنسيون بمقاومة شعبية هائلة بقيادة علماء الأزهر، شهدت القاهرة خلالها ثورتين عنيفتين اضطر الفرنسيون بعدها إلى الرحيل عن مصر. أما فى المرة الثانية فإن كان الشعب قد عمل وبقيادة العلماء على مواجهة الاحتلال إلا أن الأزهر لم يكن حرا تماماً فى قيادة المواجهة بعد أن عملت السلطة من ناحية والإنجليز من ناحية أخرى على تقييد دوره السياسى المستقل، وانتقلت بذلك قيادة الأمة من أيدي العلماء إلى أيدي رجال الجيش والصفوة

الجديدة[٥٣] وفى هذا المناخ ظهرت خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضى جميعات إسلامية أخذت تلعب دوراً بارزاً فى المجتمع المصرى منها جمعية الشبان المسلمين، وجمعية مكارم الأخلاق الإسلامية، وجمعية الهداية الإسلامية، وجمعية الوعظ والدعوة الإسلامية فضلاً عن جمعية مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين التى نشأت عام ١٩٢٨ كرد فعل لعدم قيام الأزهر بالدور المتوقع منه، وضمت فى صفوفها عدداً كبيراً من علماء الأزهر الذين انضموا إليها تعبيراً عن عدم جدوى العمل داخل المؤسسة الرسمية[٥٤].

ثالثاً– دور الأزهر فى الحياة الفكرية:

كان الأزهر هو النافذة الأساسية التى أطل منها الناس على الفكر الإسلامى بكل شِعَب هذا الفكر، حيث أسهم الأزهر طوال القرن الماضى فى صنع ثقافة إسلامية شكلت وجدان الشعب المصرى فقد ارتبط بالتاريخ الفكرى والثقافى وواكب نهضة الأمة الإسلامية وعايش عدداً ضخما من الأحداث الإسلامية والأدبية، حيث يرجع إلى التنوع والاعتدال الذى تميز به الأزهر بمختلف مؤسساته الدور الأكبر الذى جعله مصدراً للأفكار الصحيحة وملتقى الدراسات الإسلامية ومذاهب الأئمة ومنبراً للإعلام الإسلامى، والدعوة الإسلامية، ودرء الشبهات عن الإسلام.

وقد قام الأزهر بدوره الفكرى فى هذا الصدد من خلال محاور عدة منها تصديه لعدد من التيارات الفكرية والتى تعد من أهمها القضايا التى اختلط فيها الجانب الفكرى بالدينى ومنها:

١– فصل الدين عن الدولة:

فبعد نجاح مصطفى أتاتورك فى إسقاط الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤ تصاعدت الأصوات التى تدافع عن الخلافة الإسلامية، ولعل من أقواها الصوت الذى تمثل فى البيان الذى أصدره مجموعة من علماء الأزهر يعلنون من خلاله بطلان هذا الفعل، وهو البيان الذى أعقبه بيان آخر من وكيل الأزهر الشيخ محمد حسنين يبين فيه خطأ الكماليين، ويدعو شعب مصر والأزهر لتحمل أعباء الحفاظ على الخلافة الإسلامية، والنظر فى بيعة خليفة للمسلمين. ونشطت الدعوة إلى مؤتمر إسلامي للنظر في شأن الخلافة الإسلامية برئاسة شيخ الأزهر، إلا أن الخلافات واحتدام النزاع بين أصحاب الأطماع والنزعات جعلت جهود عقد المؤتمر تبوء بالفشل، ويبرز اتجاهان: الأول يؤيد الكماليين، والثانى يؤيد الخلافة الإسلامية. حيث صدر عن هذا الانقسام أربعة كتب: كتابان ينتصران للاتجاه الكمالى وهما: "الخلافة وسلطة الأمة"، و"الإسلام وأصول الحكم". أما الكتاب الأول فهو كتاب باللغة التركية، وليس له مؤلف معروف؛ حيث يقال إن لجنة من الكماليين هى التى أشرفت على تأليفه ونشره، وهو كتيب صغير يقع فى سبعين صفحة من القطع الصغير، ويهدف إلى تبرير ما فعله أتاتورك من الفصل بين الدين والدولة. وقد أتى الرد على كل ما ورد فى هذا الكتاب من جانب الأزهر من خلال كتاب للشيخ مصطفى صبرى بعنوان «النكير على منكرى النعمة من الدين والخلافة والأمة» كما أسلفنا.

أما الكتاب الثانى فهو كتاب الشيخ على عبد الرازق «الإسلام وأصول الحكم» فهذا الكتاب -كما سبقت الإشارة إليه - أخطر ما كتب عن الموضوع؛ نظرا لأن كاتبه أحد علماء الأزهر، وقد صاغه بأسلوب يتميز بالجاذبية وجزالة اللفظ، وقد جاء متهافتا من الناحية العلمية. وهو ما جعل الأزهر يقوم بدور مزدوج، الدور الأول تمثل في تصحيح الأفكار الخاطئة بالكتاب، وهو ما قام به على وجه التحديد الشيخ بخيت، والشيخ الخضر حسين.

أما الدور الثانى فتمثل فى تشكيل هيئة كبار العلماء بالأزهر لمحكمة علمية إدارية في أغسطس ١٩٢٥م الموافق محرم ١٣٤٤هـ، وهى التى أخرجت الشيخ من زمرة العلماء عقب أن رفض العودة عما ردده من مغالطات كما أسلفنا[٥٥].

٢- قضايا متنوعة ترتبط بالدفاع عن الإسلام واللغة العربية:

حيث ازدحمت الحياة الفكرية وخاصة أوائل القرن الماضى بكثير من قضايا الجدل، منها العداء بين الدين والعلم، وقضية ترجمة القرآن، ومسألة تطوير الشريعة حسب ظروف الزمان والمكان، وظهور الدعوات التى انطلقت لتنادى بضرورة تجديد الإسلام وذلك كستار لمحو حقائق الدين وطمس معالمه، حيث أخذ عدد كبير من المستشرقين فى الهجوم على الإسلام من خلال التشكيك فى تعاليمه من أجل تفتيت وحدة الفكر الإسلامى، كما ظهرت دعوة التوفيق بين الإسلام والمسيحية على اعتبار أن هدف الأديان واحد هو الدعوة إلى الخير ونبذ الشر، وهى دعوات تصدى لها عدد من أبرز شيوخ الأزهر أمثال محمد الخضر حسين، والشيخ طنطاوى جوهرى، والشيخ مصطفى صبرى بالإضافة لعدد من أهل الفكر وتعد من المعارك الفكرية الشرسة التى خاضها الأزهر دعوة الهجوم على اللغة العربية والدعوة إلى الكتابة باللغة العامية، وهى الدعوة التى حمل لواءها جريدة المقتطف عام ١٨٨١، وهى الجريدة التى كانت تعد لسان حال الإنجليز في مصر، وهى القضية التى أثارها أيضاً فى بداية القرن الماضى وعلى وجه التحديد عام ١٩٠٢ القاضى الإنجليزي «ولمور» حين ألف كتابا، وضع فيه قواعد لتكون لغة للعلم والأدب، واقترح أن تكتب العربية بالحروف اللاتينية. وهى الدعوة التى تبناها المهندس الإنجليزي «وليم ولكوكس» عام ١٩٢٦، وسلامة موسى. وهى جانب من الدعوات التى حاربها الأزهر بفضل جهود علمائه الذين دافعوا عن لغة الإسلام، وجعلوا الأزهر حصن الضاد وعرين الفصحى[٥٦].

يضاف إلى هذه الجهود دفاع الأزهر الدائم عن الحرية الدينية والعلاقة الوطيدة التى تربط المسلمين والمسيحيين عنصرى الأمة؛ حيث تعانق الهلال والصليب خلال ثورة ١٩١٩، وكان للمسيحيين رواق خاص بهم فى الأزهر يدرسون به.

وإذا كان للأزهر دور لا يمكن إغفاله في مجال التصدى للتيارات الفكرية المعادية للإسلام إلا أن هناك عدداً من نواحى القصور العدة التى شابت أداء الأزهر لوظيفته هذه خلال القرن الماضى، فعندما تسرب

الضعف إلى المجتمعات الإسلامية كان من الطبيعى أن تنتكس أعلام الفكر فيها، ويخيم الجمود على أرجائها فكان أن خفتت أنوار البحث والتجديد فى مجال الدرس والتأليف فى الأزهر؛ إذ استكان العلماء لهذا الضعف كما أسلفنا، فقعدوا عن الاجتهاد وعكفوا على الكتب القديمة، فراحوا يشرحونها ويكتبون الحواشى على الشروح، وانشغلوا بافتراضات وهمية لا تقع، فكان أن انصرف الأزهر عن دراسة العلوم العقلية، ولم يبق به إلا الاهتمام بالدراسات الدينية واللغوية، وانتشر بين العلماء القول بتحريم دراسة العلوم العقلية، وهى علوم قامت عليها النهضة الحديثة، واقتصر تناول العلماء للمشاكل العامة فى المجتمع على ما ردده السابقون، فكان أن توقف التجديد بما يعنيه هذا من مواكبة حركة التقدم والتفاعل مع معطيات العصر. الأمر الذى أسهم مع عوامل أخرى — سبق الإشارة إليها في هذه الدراسة — إلى بعد الأزهر عن مواقع اتخاذ القرار والانخراط فى الحياة العامة، وإن ظل مدافعا عن اللغة العربية والشريعة الإسلامية [٥٧].

وبالانتقال إلى فترة ما بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى محاولة لمتابعة الدور السياسى للأزهر فى عهد الرؤساء الثلاثة جمال عبد الناصر، وأنور السادات، وحسنى مبارك يمكن القول: إن الأزهر كمؤسسة وعلماء قد تراوح موقفه ودوره الوطنى بين المد والجذر حسب طبيعة القضايا المثارة، وموقف السلطة منه وخاصة فيما يتعلق بالإطار القانونى المحدد لنطاق عمله.

فمنذ البداية أيد الأزهر ثورة يوليو ١٩٥٢ وهو ما ظهر من خلال شيخ الأزهر حينذاك محمد الخضر حسين، وموافقة علماء الأزهر، والمقالات المتعددة التى امتلأت بها مجلتا الأزهر، ومنبر الإسلام[٥٨] وهو الموقف الذى تلاه دفاع الأزهر عن مبادئ الاشتراكية عامة، والميثاق خاصة كأساس للتطور الذى تمر به مصر [٥٩] فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر، كما أيد الأزهر سياسة الانفتاح الاقتصادى فى عهد السادات[٦٠].

وكان أن صدر فى عهد الرئيس عبد الناصر عدد من القوانين أيدها الأزهر من بينها قانون إلغاء الوقف الأهلى الذى قرر الإبقاء على الأوقاف الخيرية وتسليم أراضى الأوقاف للإصلاح الزراعى[٦١]، وكذلك قانون إلغاء المحاكم الشرعية عام ١٩٥٥، وهو القانون الذى أيده عدد كبير من علماء الأزهر، وإن كان عارضه عدد منهم لعل من أبرزهم شيخ الأزهر حينئذ الخضر حسين الذى استقال من منصبه – كما ذهبت عدد من الآراء – بسبب إلغاء هذه المحاكم؛ حيث كان من رأيه أن يدمج القضاء الأهلى فى القضاء الشرعى لا أن يحدث العكس؛ لأن الشريعة يجب أن تكون المصدر الأساسى للقوانين[٦٢].

وكان من أهم وأخطر القوانين التى صدرت فى عهد عبد الناصر قانون إعادة تنظيم الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الذى جاء ليربط الأزهر بثورة يوليو بعدما يقرب من ثماني سنوات من نجاحها، والذى جاء ليجعل من الأزهر جامعة إسلامية علمية لا تهتم فقط بعلوم الدين ولكن بعلوم الدنيا أيضاً، وذلك

لاعتبارات تتعلق – كما جاء بالمادة ٢٣ من هذا القانون – « بتأكيد الصلة بين الدين والحياة والربط بين العقيدة والسلوك وتأهيل عالم الدين للمشاركة فى كل أنواع النشاط والإنتاج والريادة والقدوة الطيبة. وكذلك تأهيل عالم الدنيا للمشاركة فى الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة فى داخل جمهورية مصر العربية وخارجها »[٦٣].

وإذا كان هذا القانون قد فتح آفاقا جديدة، ومجالات عديدة أمام خريجى كليات الأزهر، والتى كانت مقصورة على كلية أصول الدين والشريعة واللغة العربية فأصبحت تضم كليات المعاملات والإدارة، والزراعة، والهندسة، والطب، واللغات والترجمة والبنات، إلا أن هذا التطوير قد لقى كثيراً من المعارضة، سواء عند مناقشة مشروع القانون أو بعد صدوره، وذلك من جانب فئات عديدة من المجتمع المصرى وفى مقدمتها عدد كبير من علماء الأزهر ذاته[٦٤] ؛حيث تركزت أهم نقاط الاعتراض فى:

(١)أن القانون أضعف الرسالة الدينية للأزهر، فالهدف الأصلى من تطوير التعليم بالأزهر لم يتحقق منه الشيء الكثير، كما هبط مستوى الخريج الذى أضحى مطالبا بعلوم شرعية أو لغوية إلى جانب العلوم الحديثة، وأصبح يتخصص فى جزء منها، الأمر الذى دعا العديدين إلى التساؤل: هل يجدر والحال كذلك أن يطلق على الخريج اللفظ الجليل «عالم أزهرى»؟ حيث أصبح يندر وجود الأزهرى بمعناه الصحيح الذى يلم بدينه إلماما كاملاً. كما أن الفقيه لا يأتى من كلية الشريعة، وإنما يتكون أصلاً منذ مرحلة التعليم الابتدائى.

(٢) كان النظام موضوعا فى جامعة الأزهر على أن تكون جامعة الأعداد القليلة، وألا يذهب للدراسة بها إلا من يريد ويمتلك المقدرة على هذا، إلا أنه وبعد التطوير تغيرت نوعية هؤلاء الدارسين إلى الأسوأ، وانصرف عديد من أبناء الشعب عن الدراسة بالأزهر[٦٥].

وهذه بعض من نقاط الاعتراض العامة التى سلبت جزءاً كبيراً من رسالة الأزهر، وجعلت الجامعة الأزهرية تفقد روح الجامع الأزهر، فالأزهر ليس معهداً علمياً يخرج علماء ودعاة للإسلام ثم ينتهى دوره بعد هذا، فهو جامعة للعلم والتثقيف، وجامع للعبادة والتربية، وجمعية للدعوة والإصلاح.

إلا أنه وتأسيساً على الخطورة التى تكمن فى الاعتماد على الكتب الحديثة التى جاءت لتحل محل الكتب القديمة فى مجال الدراسة بالأزهر؛ حيث لا يستطيع الطالب الإلمام والاستفادة بما في بطون هذه الكتب القديمة من تراث مهم، وانطلاقا من أن المؤلفات الحديثة لم تستوعب كل أبواب ومسائل العلم الواردة في كتب التراث، اتجه المسئولون إلى الأخذ بطرف من كل من الكتب الحديثة وبطرف من كتب التراث؛ فقرر مجلس كلية أصول الدين فى أواخر السبعينيات من القرن الماضى جعل ٥٠% من المقررات مرتبطا بكتب التراث، والنسبة الأخرى مرتبطة بالمؤلفات الحديثة، كما حرص المسئولون على تنقية

الشوائب التى دخلته من خلال استحداث مادة بعنوان (الدخيل فى التفسير) وأخرى بعنوان (التخريج ودراسة الأسانيد والحكم على الحديث).

كما قام قسم الحديث بالكلية ذاتها فى أواخر السبعينيات أيضاً بمشروع تحت عنوان (موسوعة السنة)، وهو يتكون من مراحل ثلاث: المرحلة الأولى منه تعرف بمرحلة استقصاء الأحاديث المتداولة فى الكتب المطبوعة أو المخطوطة وتبلغ نحو ٢٠٠,٠٠٠ حديث والحكم على كل حديث بالصحة أو الحسن أو الضعف، وقد جند لهذا العمل طلاب الدراسات العليا، حيث حدد لرسالة الماجستير تخريج وفحص نحو أربعمائة حديث، ولرسالة الدكتوراه نحو ألف ومائتى حديث. أما المرحلة الثانية: فتتركز فى فصل الأحاديث الصحيحة عن غيرها فى كتب مستقلة، والمرحلة الثالثة والأخيرة تتمثل فى اختيار صفوة من الأحاديث تغطي أحكام الشريعة فى كتاب واحد يسهل اقتناؤه [٦٦].

ونتيجة للاهتمام بحفظ كتاب الله أنشئت بالأزهر إدارة خاصة تسمى (إدارة شئون القرآن) تشرف على الكتاتيب وجمعيات تحفيظ القرآن الكريم، كما أنشئت هيئة خاصة لطبع المصحف الشريف سميت "لجنة مراجعة المصاحف" وتضم عدداً ممن عرفوا بالتفوق فى علم القراءات ورسم المصحف والوقوف وعدد الآى ومعرفة الفواصل وأسماء السور وغير ذلك، وتشرف على هذه اللجنة إدارة البحوث بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، وهى تراقب طباعة المصحف فى الداخل والمصاحف الواردة من الخارج، فلا تسمح بتداولها داخل البلاد إلا إذا استوثقت من صحتها واطمأنت لسلامتها وإلا قامت بمصادرتها، هذا فضلاً عن دورها فى مراقبة الكتب الدينية الصادرة فى الداخل والواردة من الخارج، حيث تصادر منها ما يخرج عن الشريعة الإسلامية أو يشوه الإسلام. وقد قدم الأزهر فى الثمانينيات مصحفاً شريفاً قام عليه صفوة من خيرة علمائه الذين تابعوا العمل فيه مدة ليست بالقصيرة [٦٧].

وقد حرص مجمع البحوث الإسلامية من خلال مؤتمراته –كما سيرد ذكره – على التوصية بالعناية بالقرآن الكريم حفظا ورعاية للدارسين به أو توجيها لقرائه أو إلزاما لناشريه أن يطبع المصحف على رسم مصحف سيدنا عثمان τ، صيانة له من التحريف، والتزاما بما اتفق عليه الصحابة.

كما تحمل مكتبة الأزهر بين دفتيها عديدا من نفائس المخطوطات التى تعد زاداً لا غنعنه للباحثين من الداخل والخارج، ويبلغ عدد المخطوطات بالمكتبة وحدها أربعة وثلاثين ألف مخطوطة تقريبا، يرجع تاريخها إلى القرن الثالث الهجرى وما بعده[٦٨].

كما تطور رصيد المكتبة من الدوريارت العربية والأجنبية تطوراً كبيراً خلال فترة زمنية قصيرة، فعلى حين بلغ العدد الإجمالي بهذه الدوريات في العام الجامعي ١٩٩٦/٩٥ حوالي ١٤١ دورية فقد أرتفع عام ١٩٩٨/٩٧ ظغلى ٣٣٠ دورية. كما تطور رصيد المكتبة من الرسائل الجامعية (ماجستير ودكتوراه تطوراً كبيراً أيضاً، تطوراً يشير إليه الجدول التالي : [٦٩]

جدول رقم (١)

بيان تطور رصيد المكتبة من الرسائل الجامعية (ماجستير و دكتوراه)

خلال الفترة من ٩٥/٩٤ حتى ٩٨/٩٧

العام الجامعي	ماجستير			دكتوراه		
	اللغة العربية	اللغة الأجنبية	الإجمالي	اللغة العربية	اللغة الأجنبية	الإجمالي
٩٥/٩٤	٢٨٠٠	٣٤٢٤	٦٢٢٤	٢٠٢٧	٢٠٠٠	٤٠٢٧
٩٦/٩٥	٢٥٤٣	٢٦٣٠	٥١٧٣	٢٦٥٢	٢٦٥٦	٥٣٠٨
٩٧/٩٦	٢٨٩٢	٢٨٢٧	٥٧١٩	٢٨٠٩	٢٧٤٦	٥٥٥٥
٩٨/٩٧	٢٩٠١	٣٢٣٠	٦١٣١	٢٩١٣	٢٩٢٥	٥٨٣٨

ولاستعراض دور الأزهر ومواقفه خلال الفترة التالية لثورة يوليو ١٩٥٢ إلى نهاية القرن يمكن فى هذا الصدد ومن أجل الإيضاح والتحديد تقديم عرض موجز لنماذج من مواقف الأزهر على مستويين هما: الأزهر كأفراد ومؤسسة، ثم الأزهر كهيئات تابعة للمؤسسة.

أولاً– الأزهر كأفراد ومؤسسة:

يمكن توضيح دور الأزهر فى هذا الصدد من خلال تقديم عرض موجز لنماذج من مواقف الأزهر تجاه عدد من المجالات الإسلامية، والسياسية، والاجتماعية.

١– فى المجال الإسلامى:

حيث سيتم تناول قضيتين أساسيتين:

(أ) قضية تطبيق الشريعة الإسلامية:

تعد من أبرز القضايا التى كان للأزهر دور واضح إزاءها في هذا المجال هى قضية تطبيق الشريعة الإسلامية؛ حيث نادى بذلك عدد من شيوخ الأزهر، هم على وجه التحديد: محمد الفحام، وعبد الحليم محمود، وعبد الرحمن بيصار. ويعد الشيخ عبد الحليم محمود من شيوخ الأزهر البارزين الذين بذلوا جهوداً كثيرة في مجال المناداة بتطبيق الشريعة، حيث بعث بخطابين إلى مجلس الشعب عام ١٩٧٦ من أجل

تطبيق الشريعة دون إبطاء، كما أصدر قراراً بتشكيل لجنة عليا لمراجعة التشريعات الوضعية وتعديلها بما يتفق مع مبادئ الشريعة، وهى اللجنة التى انتهت بوضع مشروع الدستور الإسلامى، وهو المشروع الذى لم يتقيد بمذهب معين[٧٠] كما قام الشيخ عبد الحليم محمود باعتباره رئيسا لمجمع البحوث الإسلامية بالاشتراك مع علماء لجنة الفتوى بالأزهر وبعض كبار رجال القانون بالعمل لصياغة مشروع قانون للأحوال الشخصية فى الزواج والطلاق انتهى منه الأزهر فى أواخر عام ١٩٧٦[٧١].

كما أنه ونتيجة لجهود عده ظهر القاضى الشرعى مرة أخرى فى المحاكم، وهو خريج كلية الشريعة والقانون؛ وذلك لمسايرة ما طرأ على قانون الأحوال الشخصية فى مجال قضيتى الخلع، والزواج العرفى.

(ب) الجماعات الإسلامية:

بالنظر إلى موقف الأزهر من الجماعات الإسلامية خلال الفترة من ١٩٥٢ إلى نهاية القرن يبدو أنه قد اتسق موقف الأزهر من جماعة الإخوان المسلمين – وهى الجماعة التى كان لها الصدارة على ساحة العمل السياسى حينذاك – مع موقف الرئيس عبد الناصر منهم حيث اتجه الأزهر للهجوم عليهم من خلال شيخه حينذاك عبد الرحمن تاج، وجماعة كبار العلماء، ومجلتى الأزهر ومنبر الإسلام[٧٢]، وهو الأمر الذى يمثل استمرارية لموقف الأزهر من هذه الجماعات فى فترة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ وهو الموقف الذى استمر أيضاً فى عهدى الرئيسين أنور السادات وحسنى مبارك. مع وجود اختلاف نسبى فى عهد الرئيس السادات، وهو ما تمثل فى البيان الذى أصدره شيخ الأزهر عبد الحليم محمود إزاء قضية جماعة التكفير والهجرة، وهو البيان الذى امتنعت الصحف الحكومية عن نشره، وفيه فرق الإمام عبد الحليم محمود بين قضية قتل أعضاء الجماعة للشيخ محمد حسين الذهبى، وقضية الفكر، حيث رفض الأولى، ورأى فى الثانية ضرورة الأخذ بالحرية التى تسمح بالرأى الآخر ولا تحرم الفكر[٧٣].

كما يضاف إلى مواقف الأزهر فى المجال الإسلامى دفاعه الدائم –كما أسلفنا – عن الحرية الدينية والعلاقة الوطيدة التى تربط عنصرى الأمة مسيحيين ومسلمين، وتعد من أواخر جهود الأزهر في هذا الصدد ما صرح به فضيلة الإمام محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر فى لقائه بلجنة الحريات الدينية الأمريكية فى مارس ٢٠٠١م، فقد عبر فضيلته فى كلمات بليغة وحاسمة عن جوهر الاعتدال والوسطية الإسلامية فى أدب الحوار والفكر المستنير فى أثناء توضيحه للحقائق، كما أنه رحب بهم ترحيبا مشروطا بأن يكون الهدف من زيارة اللجنة هو التعلم والتعرف على سماحة الإسلام تجاه الأديان الأخرى وسلوكيات أبناء الشعب المصرى المتمسك بهذا الدين العظيم إزاء إخوانهم الأقباط الذين تجمعهم بهم روابط أزلية من الاحترام المتبادل وتقدير كل للآخر على أساس أن القاعدة الصلبة التى يتمثلها الجميع وتجرى فى دمائهم وعروقهم هى أن "الدين لله وأما الوطن فهو للجميع حق مشاع للكل لا يفضل فيه مسلم مسيحيا ولا مسيحى مسلما".

وكان الشيخ حاسما وحازما فى آنٍ واحد فى أن الأزهر فى خدمة هذه اللجنة إذا أرادت أن تجلس فى الأزهر مجلس التلاميذ من الأستاذ يسألونه عما يجهلون فيجيبهم ويعلمهم وينورهم.

وأن ما يدور فى أذهان أعضاء اللجنة أو ما يبدو بين السطور من دعاوى الاضطهاد والتفرقة فى المعاملات ليس إلا وهما لا وجود له إلا فى أذهانهم وأذهان من يوحى إليهم بذلك ممن يحاولون أن ينشروا هذه الدعاوى المغرضة(٧٤).

٢- فى المجال السياسى:

كان للأزهر خلال الفترة من ١٩٥٢ إلى نهاية القرن موقف وطني من مجموعة من القضايا السياسية التى عمل من خلالها على تدعيم موقف السلطة السياسية مع إعطاء خلفية دينية مؤيدة بالآيات والأحاديث القرآنية إذا استدعى الأمر، فقد عمل الأزهر عقب ثورة يوليو ١٩٥٢ على تأييد اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤، وتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، وإدانة العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ أيضاً، وتأييد الميثاق الوطنى عام ١٩٦٢ حيث دعا الشيخ محمد شلتوت شيخ الأزهر حينئذ أساتذة الكليات الأزهرية وشيوخ ومدرسى وطلاب المعاهد الأزهرية إلى مؤتمر عام يناقشون فيه الميثاق من وجهة النظر الإسلامية، وهو المؤتمر الذى تم الانتهاء فيه إلى التطابق بين الاثنين(٧٥).

كما اتجه الأزهر فى عهد الرئيس السادات لتأييد ثورة التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١، وحرب أكتوبر ١٩٧٣، ومعاهدة السلام، وشجب أحداث ١٧، ١٨ يناير ١٩٧٧(٧٦) وهى من الأحداث السياسية المهمة التى وقعت فى عهد السادات.

أما فى عهد الرئيس مبارك فتعد من أبرز المواقف التى اتخذها الأزهر فى المجال السياسى رفضه للمقولة التى رفعها الرئيس السادات والتى تردد أنه "لا سياسة فى الدين ولا دين فى السياسة"، كما زادت معارضة عدد من شيوخ الأزهر ومنهم الشيخ جاد الحق على جاد الحق لقانون تطوير الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ حيث ذكر الشيخ جاد الحق أنه وإن هدف التطوير إلى أن يجمع الدارس بالأزهر علوم الدين وعلوم الدنيا، إلا أن قصوراً قد حدث فى مجال التطبيق منع تحقيق الهدف، حيث أضحى لا فارق بين الطبيب المتخرج من الأزهر ونظيره المتخرج من أية كلية طب أخرى، وكذلك الحال بالنسبة للمهندس. أما الكليات النظرية التى من المفترض أن يدرس بها الطالب العلوم الشرعية فقد تقلصت بها المناهج وأصبح الطالب يدرس فيها أمورا تقليدية من خلال المذكرات بدلا من كتب التراث(٧٧).

وعقب أن امتنع الأزهر عن الهجوم على إسرائيل وتأييد معاهدة السلام، فقد اتجه – ونتيجة ممارسات إسرائيل العدوانية – إلى إدانة السلوك الإسرائيلي المتمثل في ممارساتها القمعية المستمرة فى الأرض المحتلة، وأخذ يطالب العرب بالاتحاد من أجل استعادة الأرض(٧٨).

٣- فى المجال الاجتماعى:

من بين القضايا الاجتماعية التى كان للأزهر دور بارز إزاءها قضية تنظيم الأسرة. وللأزهر موقف ثابت فى هذا الصدد يتمثل فى عدم إباحة تحديد النسل على اعتبار أنه أمر يتنافى مع حفاظ الإسلام على النسل باعتباره أحد الضرورات الخمس التى جعلها الإسلام من مقاصده الأساسية فى تشريع أحكامه[٧٩] ولم يبح الأزهر التحديد إلا فى حدود حالات معينة مثل المرض، أما ما أباحه الأزهر فهو التنظيم للنسل باعتباره أمراً لا يخالف نصوص الشريعة[٨٠] وتعد هذه القضية – قضية رفض الأزهر لفكرة تحديد النسل – إحدى القضايا الخلافية بين الأزهر والسلطة التى لم تنجح إلى الآن فى استصدار سواء فتوى أو قانون ينص على موافقة الأزهر على التحديد، يضاف إلى هذه القضية المهمة قضايا اجتماعية أخرى سيرد ذكرها فى إطار الحديث عن دور مجمع البحوث الإسلامية فى المجال الاجتماعى.

٤– فى المجال الاقتصادى:

أما دور الأزهر فى المجال الاقتصادى فيبرز واضحا من خلال عدد من القضايا الاقتصادية التى كان له موقف محدد إزاءها، منها الفوائد على قروض الاستثمار، والتأمين والمعاملات المصرفية، وهى القضايا التى سيرد تفصيل الحديث عنها فى إطار عرض توصيات مجمع البحوث الإسلامية فى المجال الاقتصادى.

ثانياً– دور هيئات الأزهر تجاه قضايا المجتمع:

للأزهر – حسب نص المادة الثامنة من قانون إعادة تنظيم الأزهر – وكما أسلفنا – هيئات خمس هى: المجلس الأعلى للأزهر، ومجمع البحوث الإسلامية، وإدارة الثقافة والبعوث الإسلامية، وجامعة الأزهر، والمعاهد الأزهرية[٨١]. وسوف نوضح فيما يلى أهم الأبعاد الأساسية لدور كل من مجمع البحوث الإسلامية وبالتالى إدارة الثقافة والبعوث الإسلامية، باعتبارها الجهاز الفنى للمجمع، وكذلك دور جامعة الأزهر، حيث يرجع سبب عدم تناول دور المجلس الأعلى للأزهر إلى كونه هيئة إشرافية وإدارية يغلب على أدائها الطابع الإدارى، أما المعاهد الأزهرية فيرجع عدم تناول دورها إلى انحسار هذا الدور فى المجال التعليمى.

١– دور مجمع البحوث الإسلامية وإدارة الثقافة والبعوث الإسلامية:

للتعرف على دور مجمع البحوث وإدارات الثقافة والبعوث الإسلامية فى خدمة الإسلام يجب الوقوف على الوظائف التى يفترض أن يؤديها كل منهما بموجب قانون إعادة تنظيم الأزهر[٨٢]ومقارنتها بالواقع أو بما تقوم به هاتان الهيئتان فى مجال الممارسة. وبالاطلاع على الوظائف التى يقوم بها المجمع وإدارة الثقافة والبعوث نجد عددا من الوظائف المشتركة والأخرى المنفصلة.

من الوظائف المشتركة التى يتشابهان فى القيام بها نوعان من الوظائف هما: وظيفة ثقافية تبدو فى نشر وتجديد الثقافة الإسلامية بطرق مختلفة مع تجريدها من كل ما علق بها من أخطاء، ووظيفة مجتمعية

تتمثل فى بيان الرأى الإسلامى فى مشكلات وقضايا المجتمع المذهبية والاجتماعية والاقتصادية. ومن الوظائف المنفصلة والتى تستقل إدارة الثقافة والبعوث فى القيام بها وظيفتان: وظيفة تصحيحية وتتركز فى مراجعة وفحص المؤلفات والمصنفات الإسلامية أو التى تتعرض للإسلام فى الداخل والخارج وإبداء الرأى فيها، ووظيفة إشرافية تبدو من خلال إيفاد ومتابعة البعوث فى الخارج والإشراف على الطلاب الوافدين للدراسة بالأزهر. وبالتركيز على مجمع البحوث الإسلامية باعتبار أن إدارة الثقافة ما هى إلا هيئة مساعدة للمجتمع – لمعرفة طبيعة الدور الذى يقوم به لوجدنا – أنه من خلال النوعية السابقة التى يقوم بها من الوظائف أن دور المجمع لا يقتصر على المجال الدينى وحده؛ فهو يمتد في نطاق عمله ليتناول عددا من مختلف قضايا المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهى النتيجة التى يؤكدها ما جاء في كلمة د. محمود حب الله الأمين العام للمجمع في المؤتمر الثانى له في مايو ١٩٦٥، وذلك في معرض حديثه عن مجال البحوث في المجمع؛ حيث قرر أن مجال هذه البحوث لا يقتصر على الناحية الدينية، بل يتسع ليشمل مجالات أخرى مثل الاقتصاد والسياسة والاجتماع والفلسفة وما إليها[٨٣]. ويقوم المجمع بوظائفه من خلال عدد من الإدارات واللجان[٨٤]، التى يمكن تقسيم أهم جهودها فى هذا المجال إلى:

أولاً: إصدار سلسلة شهرية:

وهى السلسلة التي تصدر تحت عنوان (سلسلة البحوث الإسلامية) وتصدرها الأمانة العامة للمجمع، وتحوى عددا من ألوان الثقافة الإسلامية، وتركز أساسا على الوظيفة الثقافية.

ومن خلال الاطلاع على مجموعة الكتب التى نشرتها السلسلة فى الفترة ما بين ١٩٦١ – ١٩٨١ يتبين أن السلسلة أصدرت خلال فترة العشرين سنة هذه ٩٢ كتابا، ٧٧ منها فى المجال الدينى، وذلك بنسبة ٨٣,٦%، وعشرة كتب فى المجال الاجتماعى بنسبة ١٠,٨%، وأربعة كتب فى المجال السياسى بنسبة ٤,٣%، الأمر الذى يوضح أن السلسلة يغلب عليها تناول الموضوعات الدينية، وخاصة تلك التى لا تثير أية قضايا حساسة[٨٥].

ثانياً: عقد مؤتمرات سنوية:

حيث يجتمع المجمع اجتماعا عاديا مرة كل عام ما لم يستدع الأمر عقد اجتماع طارئ[٨٦] وإن كان هذا الاجتماع السنوى لا يحدث بانتظام.

وتعد هذه المؤتمرات مؤشرا هاما يوضح دور المجمع فى قضايا المجتمع؛ لذا سنعمل على تصنيف نوعيات البحوث التى ناقشها عدد من المؤتمرات التى عقدها المجمع فى فترة ثلاثة عشر عاماً فى الفترة من (٦٤-١٩٧٧) وهى ثمانية مؤتمرات[٨٧]، لنرى مدى ارتباطها بالقضايا المثارة، ونسبة تحقق الأهداف الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية فى رسالة المجمع، وذلك من خلال الجدول التالى:

جدول رقم (١)

تصنيف وعدد الأبحاث التى ناقشتها المؤتمرات الثمانية

لمجمع البحوث الإسلامية من (٦٤-٧٧)

المؤتمر السنة	عدد الأبحاث المقدمة	عدد الأبحاث في المجال الدينى	عدد الأبحاث فى المجال السياسى	عدد الأبحاث فى المجال الاقتصادى	عدد الأبحاث فى المجال الاجتماعى
الأول ١٩٦٤	١٥	٧	١	٧	–
الثانى	١٣	٦	١	٣	٣
الثالث	١٢	٨	٣	١	–
الرابع	٢٨	٧	٢١	–	–
الخامس	٢٤	١٦	٣	١	٤
السادس	٤٠	٣٨	٢	–	–
السابع	٣٨	٢١	٦	١٠	١
الثامن ١٩٧٧	٢٨	٢٣	١	–	٤

حيث يتبين من الجدول السابق أن مجمع البحوث الإسلامية قد عقد خلال الفترة من (٦٤-٧٧) ثمانية مؤتمرات ناقش خلالها أبحاثا فى المجالات الدينية بلغت ١٢٦ بحثا من المجموع الكلى للأبحاث المقدمة فى المؤتمرات الثمانية وهى ١٩٨ بحثا وذلك بنسبة ٦٣,٦% ، وناقش أبحاثا فى المجال السياسى بلغت ٣٨ بحثا ، وذلك بنسبة ١٩,١% ، وناقش أبحاثا فى المجال الاقتصادى بلغت ٢٢ بحثا بنسبة ١١,١% ، وناقش أبحاثا فى المجال الاجتماعى عددها ١٢ بحثا بنسبة ٦%. ويبدو من خلال هذه الأرقام أن المجمع يغلب على نشاطه العمل فى المجال الدينى؛ حيث جاء أكثر من نصف الأبحاث (٦٢,٦%) في هذا المجال، وهو أمر لا يختلف كثيرا، سواء في فترة الرئيس جمال عبد الناصر أو في فترة الرئيس أنور السادات؛ حيث بلغت نسبتها في عهد الأول ٤٧,٨%، وفى عهد الثانى ٧٧,٣%.

وفى محاولة لتأمل نوعية ما طُرح من موضوعات فى كل مجال من المجالات الأربعة السابقة يجدر وقبل الانتهاء إلى نتيجة عامة فى هذا الصدد النظر واستكمالا للصورة فى التوصيات والقرارات الصادرة عن هذه المؤتمرات الثمانية من أجل الوقوف الفعلى على مدى مساهمة الأزهر من خلال المجمع فى مناقشة القضايا المجتمعية المطروحة، ومعرفة مدى صحة الآراء المتضاربة التي تسود فى هذا المجال بين البعض الذى يرى أن الأزهر لا يعالج مشكلات المجتمع، والبعض الآخر الذى يرى العكس؛ حيث يقرر أن الأزهر حسم كثيرا من القضايا والمشكلات المثارة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية،

وهو الرأى الذى يردده عدد كبير من علماء الأزهر المسئولين، وللوصول إلى نتيجة بهذا الصدد يمكن بالمثل تقسيم التوصيات الصادرة عن مؤتمرات المجمع إلى أربعة أنواع من التوصيات حسب الموضوع الذى قُدمت فيه التوصية، فتقسم إلى توصيات فى المجال الدينى والسياسى والاقتصادى والاجتماعى – الإعلامى فى هذا، مع ملاحظة عدم إمكانية الفصل الدقيق بين كل مجال منها:

أولاً– التوصيات الصادرة فى المجال الدينى:

(١) فى مجال الاهتمام بالكتاب والسنة:

- ضرورة التمسك بالكتاب والسنة باعتبارهما المصدرين الأساسيين للأحكام الشرعية(٨٨).
- وضع تفسير وسيط للقرآن الكريم(٨٩) .
- تأليف هيئة إسلامية عالمية تشرف على طبعات المصحف قبل صدورها.
- تقوية محطة إذاعة القرآن الكريم(٩٠).
- وضع موسوعة مفهرسة للأحاديث النبوية الشريفة (٩١).

(٢) فى مجال الاهتمام بالتراث الإسلامى:

- تنقية التشريعات من كل ما يخالف الإسلام(٩٢).
- إحياء التراث الإسلامى والتعريف الصحيح بالإسلام عقيدة وشريعة(٩٣).
- دعوة علماء المسلمين إلى عرض مبادئ الإسلام فى مجالات العقائد والأحكام والآداب فى صور مبسطة(٩٤).
- تأليف لجنة من رجال الفقه الإسلامى والقانون الوضعى تضع مشروعات القوانين التي تيسر للمسئولين فى البلاد الإسلامية الأخذ بأحكام الشريعة فى قوانين بلادها(٩٥).
- إنشاء دار الفكر والنشر الإسلامى(٩٦).
- ضرورة تقوية لجان المجمع التي تعمل على نشر الإسلام والدفاع عنه(٩٧).
- العناية بالتراث الإسلامى فى مراحل التعليم(٩٨).

(٣) فى مجال الوحدة الإسلامية والدعوة الإسلامية بالخارج:

- أهمية أن تتوثق الصلة بين المسلمين فى جميع البلاد الإسلامية من أجل أن يعملوا معا لمواجهة كل ما يصادفهم من عقبات(٩٩).
- العمل على مواجهة الغزو الفكرى.
- تأليف لجان بالبلاد الإسلامية لإحكام الصلة بين المجمع والمسلمين خارج البلاد(١٠٠).
- ضرورة أن يوجه قادة المسلمين فى جميع البلاد الإسلامية أفرادهم لنبذ الخلافات الطائفية(١٠١).

- ضرورة أن يوجد تقويم إسلامى يشتمل على البيانات الصحيحة عن البلاد الإسلامية من كافة جوانبها[١٠٢].
- ضرورة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية[١٠٣] .

(٤) فى مجال الاهتمام بالقيم الدينية :

- جعل التربية الدينية جزءا أساسيا من مناهج التعليم خاصة فى معاهد المعلمين والمعلمات باعتبارهم يساهمون فى إعداد وتعليم النشء[١٠٤].
- أن تكون دراسة الحضارة الإسلامية مادة أساسية فى الجامعات ومعاهد التعليم[١٠٥].

ثانياً– التوصيات الصادرة فى المجال السياسى:

(١) ضرورة مواجهة الاستعمار بكافة أشكاله(١٠٦) .

(٢) ضرورة تحرير فلسطين على اعتبار أن تحريرها فرض عين على كل مسلم، وقد كانت قضية فلسطين من أهم وأبرز القضايا التي ناقشتها مؤتمرات المجمع، ولم تخرج التوصيات التي صدرت فى هذا المجال عن ضرورة إعادة الأرض المحتلة لأهلها بالجهاد وبالنفس والمال[١٠٧].

ثالثاً– التوصيات الصادرة فى المجال الاجتماعى:

(١) استنكار كل محاولات الضغط والاعتداء على حقوق الأفراد والجماعات[١٠٨].

(٢) ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد[١٠٩].

(٣) أن تكون الرؤية هى الأصل فى معرفة دخول أى شهر قمرى، وأنه « لا عبرة باختلاف المطالع وإن تباعدت البلاد متى كانت مشتركة فى جزء من ليلة الرؤية وإن قل».

(٤) أن يهدف الإصلاح الاجتماعى فى البلاد الإسلامية لتكوين الشخصية الإسلامية.

(٥) ضرورة أن يعمل العلماء فى الميدان الأخلاقي على توعية الشباب.

(٦) أن تراعى أجهزة الإعلام المختلفة آداب الإسلام.

رابعاً– التوصيات الصادرة فى المجال الاقتصادى:

وتمثل التوصيات الصادرة فى المجال الاقتصادى أحد إنجازات المجمع، الذى اتجه إلى مناقشة عدد من قضايا التعامل وأصدر بشأنهما عددا من التوصيات يمكن تقسيمها إلى توصيات عامة، وأخرى خاصة.

(١) التوصيات العامة:

(١) دعوة حكومات وشعوب الدول الإسلامية من أجل إنشاء مصرف إسلامى يخلو من المحظورات الشرعية «ليسد حاجة الاقتصاد الإسلامى»[١١٠].

(٢) الإسراع بتنفيذ مشروع البنك الدولى الإسلامى[١١١].

(٣) الدعوة إلى إنشاء منظمة مالية إسلامية تسهم فيها كل دولة بما يجب عليها شرعا من الركاز المستخرج من الأرض من بترول ومعادن، لكى تستخدم هذه الأموال فى تمويل مشروعات التنمية الزراعية والصناعية فى البلاد الإسلامية الفقيرة، سواء بالقرض الحسن أو غيره من النظم الاقتصادية التي يقرها الإسلام؛ وذلك تحقيقا للتكافل الاجتماعى لا بين أفراد المجتمع الواحد فحسب، بل بين جميع المجتمعات الإسلامية[١١٢].

(٢) التوصيات الخاصة:

وتتركز التوصيات الخاصة فى قضايا اقتصادية بذاتها ، وهى القضايا التي يمكن تقسيمها – حسب رأى المجمع بخصوصها – إلى قضايا مشروعة، وأخرى جائزة وثالثة محرمة ، ورابعة مازالت تحت البحث.

ويمكن تناولها فيما يلى بناء على هذا التقسيم:

(أ) القضايا المشروعة[١١٣]:

- التأمين الذى تقوم به جمعيات تعاونية يشترك فيها جميع المستأمنين لتؤدى لأعضائها ما يحتاجون إليه من خدمات، حيث يعد هذا « نوعا من التعاون على البر ».

(ب) من القضايا الجائزة:

- نظام المعاشات الحكومى وما يشبهه من نظام الضمان الاجتماعى المتبع فى بعض الدول ونظام التأمينات الاجتماعية المتبع فى دول أخرى [١١٤].
- أعمال البنوك من الحسابات الجارية وصرف الشيكات وخطابات الاعتماد ، والكمبيالات الداخلية التي يقوم عليها العمل بين التجار والبنوك فى الداخل ، حيث لا يعد ما يؤخذ فى نظير هذه الأعمال ربا .

(ج) من القضايا المحرمة :

- الفائدة على أنواع القروض كلها لا فرق فى هذا بين ما يسمى قرضا استهلاكيا أو قرضا إنتاجيا .
- الإقراض بالربا إلا إذا دعت إليه الضرورة .
- الحسابات ذات الأجل وفتح الاعتماد بفائدة ، وسائر أنواع الإقراض نظير فائدة؛ لأنها من الأعمال الربوية[١١٥] .

(د) من القضايا التي يبحثها العلماء لإصدار الرأى الإسلامى بشأنها[١١٦] :

- المعاملات المصرفية المتعلقة بالكمبيالات الخارجية.
- دراسة بديل إسلامى للنظام المصرفى الحالى .

والذى يطلع على التوصيات والقرارات السابقة فى محاولة لمعرفة مدى فائدتها فى حل قضايا المجتمع بصفة عامة ، ومدى دلالاتها بالنسبة للحياة السياسية بصفة خاصة . يجد أن المجمع وفى إطار الوظيفتين (الثقافية والمجتمعية) السابق الإشارة إليهما عمل على دراسة عدد مهم من قضايا المجتمع – وإن كان جانب كبير منها قد تم بإيحاء من السلطة – وقدم بخصوصها توصيات وقرارات إلا أنه لم يستطع الذهاب إلى أبعد من هذا، ذلك أن دور المجمع يقف عند حدود تبيان الرأى الإسلامى إزاء القضايا المختلفة، ولا يمتد إلى تعهد هذه القرارات بالتنفيذ، وذلك على اعتبار أنه هيئة عليا للبحوث الإسلامية ، وليس هيئة تنفيذية ، وهذا بلا شك قيد يقيد ويقلل من دور المجمع فى أن يكون له دور حاسم تجاه القضايا المطروحة.

وبتأمل نوعية ما طرحته مؤتمرات المجمع من قرارات وتوصيات يجد الباحث عددا من التوصيات الهامة فى المجالات المختلفة :

(١) فى المجال الدينى – السياسى :

(أ) طالب المجمع بضرورة التمسك بالسنة والكتاب ، وذلك من خلال تقنين قواعد الشريعة الإسلامية .

(ب) رفض المجمع – رغم تأييده لقوانين الاشتراكية – أن يعلن أن الاشتراكية هى روح الإسلام ، وهو موقف عارض من خلاله اتجاه السلطة ممثلة فى الرئيس جمال عبد الناصر إلى إعطاء وجه دينى للاشتراكية.

(جـ) تبنى موقف ثابت وواضح من التعامل مع إسرائيل تمثل فى ضرورة مواجهتها بالمال والأنفس حتى تتحرر الأراضى المحتلة وفى مقدمتها الأراضى المقدسة .

(د) طالب بدراسة المشكلات التي تعترض نجاح الدعوة الإسلامية فى الخارج ومواجهة الغزو الفكرى.

(٢) وفى المجال الاقتصادى :

يبدو الإنجاز الكبير الذى قام به المجمع فى هذا الصدد؛ حيث طرح الرأى الإسلامى إزاء عدد كبير وهام من القضايا الاقتصادية مثل المعاملات المصرفية واستثمار الأموال ، والتأمين ، ووصل في هذا المجال إلى حد دراسة بديل إسلامى للنظام المصرفى الحالى، وقد ساعد المجمع على هذا عدد من الأمور، بينها أن السلطة في ذلك الحين – في عهد الرئيس جمال عبد الناصر – لم يكن يخيفها إصدار هذه القرارات باعتبارها توصيات غير واجبة التنفيذ، حيث كان كل ما يعنيها في هذا المجال إضفاء الصبغة الدينية على النظام في داخل مصر وخارجها، وهو أمر تحققه هذه التوصيات، هذا فضلاً عن أن الموضوع لم يكن مثارا وقتها اقتصاديا.

(٣) وفى المجال الاجتماعى:

رفض المجمع إصدار قانون يجبر الأفراد على تحديد النسل، وطالب بإيقاف محاولات الضغط والعدوان على حقوق الأفراد من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، كما أوصى أجهزة الإعلام المختلفة بضرورة مراعاة آداب الإسلام، هذا فضلاً عن الرأى الذى أبداه بخصوص تحديد أوائل الشهور القمرية.

وهكذا وإن كانت القرارات السابقة عكست فى جانب كبير منها رأى السلطة إزاء القضايا المطروحة عند الرئيسين جمال عبد الناصر وأنور السادات إلا أنها قرارات لم تخرج فى معظمها عن رأى الإسلام، الأمر الذى يجعلنا نقرر أنه وإن غلب على المجمع الاشتغال بالقضايا الدينية فإنه تعرض فى المجالات الأخرى خاصة المجال الاقتصادى لقضايا مهمة أبرز من خلالها رأى الإسلام، وهو ما يجعل الباحث يعتقد أن دور مجمع البحوث تجاه قضايا المجتمع يتأرجح بين التبعية للسلطة فى تناول الموضوعات، والاستقلال النسبى عنها فى تبيان الحلول، وهو الأمر الذى يجعل المجمع يقوم بدور متميز نوعا، وخاصة من الناحية السياسية عن الأزهر كأفراد وكمؤسسة.

والمطلع على التوصيات العديدة التي أصدرها المجمع فى محاولة لرؤية مدى استجابة السلطة لها يلحظ أن معظمها لم يدخل حيز التنفيذ، وبعضها دخل حيز التنفيذ نتيجة رغبة السلطة ثم عدل عنه إلى غيره نتيجة رغبة السلطة ذاتها مثل الموقف من إسرائيل، وقضية تطبيق الشريعة الإسلامية وأخيرا قضية المعاملات المصرفية.

وبرغم طرح مجمع البحوث من خلال المؤتمرات السابقة لكثير من القضايا المجتمعية فإنه يتبقى أمامه الكثير من القضايا التي لم تحسم بعد والتى يمكن اعتبارها بمثابة تحديات له منها[١١٧]:

(١) الاجتهاد والتقليد فهناك مشكلة المذاهب الفقهية وغير الفقهية، ولم يتم الوصول لحل يحدد كيفية الأخذ منها أو التعامل معها.

(٢) الشورى: ما هو الموقف من تطبيق مبدأ الشورى فى الإسلام؟ هل تؤخذ كما وردت بالتراث، وهى في هذه الحالة تسمح بأقصى اليمين كما تسمح بأقصى اليسار؟

(٣) تحديد الشروط المطلوب توفرها فى الحاكم، وحدود العلاقة بين عالم الدين ورجل السياسة فى العصر الحالى.

(٤) العلاقات الدولية: وهى ما تتعلق بتعاون الحكومة الإسلامية مع قوة غير إسلامية كيف يتم هذا التعاون، وإذا اتفق هذا التعاون مع أهداف الحركة الإسلامية اتفاقا مرحليا أيكون ذلك موادة لمن يحاربون الله ورسوله أم عملا من أعمال السياسة الدنيوية الإسلامية؟ أم عملا من أعمال السياسة التي لا شأن للإسلام بها؟

(٥) الدعوة والسلطة: فكيف يمكن للحركة الإسلامية المعاصرة أن تعمل في اتجاهين: اتجاه الدعوة واتجاه السياسة؟ وهل يكونان حركة واحدة أو حركتين منفصلتين؟ وما أثر هذا على مصلحة الحركة الإسلامية؟

(٦) الطريقة الصحيحة للتعامل مع المجتمع الصناعى لمواجهة محاولات الغزو الفكرى فى المجالات الاقتصادية والثقافية والإعلامية.

٢– دور جامعة الأزهر:

تقوم جامعة الأزهر وفقا لما نص عليه قانون إعادة تنظيم الأزهر بعدد من الوظائف الأساسية تتمثل فى الوظيفتين التاليتين:

(١) وظيفة تعليمية حضارية: تتمثل فى التعليم العالى بكليات الجامعة وحفظ التراث الإسلامى ونشره وبعث الحضارة العربية، فضلاً عن تأهيل عالم الدين للمشاركة فى كل أنواع النشاط والإنتاج، وعالم الدنيا للمشاركة فى الدعوة إلى سبيل الله.

(٢) وظيفة خاصة بالدعوة: وتتمثل فى تزويد العالم الإسلامى والعربى بالعلماء من أجل القيام بخدمة الدعوة الإسلامية.

ومن هذه الوظائف يبدو أن عمل الجامعة الأزهرية فى المجال التعليمى ينبثق ويتفرع منه أنشطة أخرى ترتبط بالثقافة والدعوة الإسلامية.

وإن كنا سنتناول الوظيفة الثانية للجامعة فى إطار الحديث عن دور الأزهر فى العالم العربى والإسلامي، وتناولنا جزءا من الوظيفة الأولى عند تقويم قانون إعادة تنظيم الأزهر، فيبقى تناول دور الجامعة فى مجال حفظ التراث الإسلامى ونشره، ومحاولة حل مشاكل المجتمع، ويأخذ دور الجامعة فى هذا المجال عددا من الأشكال منها:

(١) تنقية التراث الإسلامى من الشوائب، وذلك من خلال ما يدرسه طلبة الكليات النظرية من بعض المواد التي تساهم فى هذا، فقد استحدثت كلية أصول الدين – على سبيل المثال – مادة بعنوان الدخيل فى التفسير، ومادة بعنوان التخريج ودراسة الأسانيد والحكم على الحديث، كما بدأ قسم الحديث بكلية أصول الدين منذ عام ١٩٧٧ مشروعا رائدا عرف بمشروع السنة كما أسلفنا[١١٨].

(٢) إعادة الاهتمام بالتراث الإسلامى فى المقررات الدراسية، وهو إن كان أمرا قد اتخذه مجلس جامعة الأزهر، ولم يحظَ بالتنفيذ فى الكليات النظرية على مستوى واسع، إلا أنه قد صدر فى الفترة الأخيرة وبالتحديد فى منتصف عام ١٩٨٩ قرار بضرورة أن يلتزم الأستاذ الأزهرى فى منهجه بتدريس جزء من كتب التراث.

(٣) تكوين قوافل من الدعاة من طلاب الجامعة الأزهرية، حيث يقوم طلاب الكليات النظرية بالدعوة إلى الله فى المحافظات، أما طلاب الكليات العملية فيشكلون قوافل لخدمة البيئة.

(٤) عمل جامعة الأزهر كمحاولة لحل مشاكل المجتمع على عقد عدد من المؤتمرات من حين إلى آخر لنناقش فيها جانبا من هذه القضايا، وذلك من خلال عدد من المراكز العلمية التابعة للجامعة، والتى بلغت نحو سبعة وعشرين مركزا(١١٩) وهى مراكز يغلب على عملها الاهتمام بالنواحى العلمية كالطب، والزراعة، والهندسة؛ ومن ثم التعرض للمشاكل التي تقع فى هذه المجالات.

ويمكن تلخيص أهم أهداف هذه المراكز في التالي (١٢٠):

١. معاونة الجامعة للقيام برسالتها.

٢. إجراء البحوث العلمية الهادفة لحل المشاكل الواقعية.

٣. معاونة النشاط الإنتاجي بالأساليب العلمية.

٤. في تدريب المجتمع على استخدام الأساليب العلمية والفنية.

٥. توثيق الروابط العلمية والثقافية مع الجامعات الأخرى.

٦. المساهمة في تنفيذ مشروعات الجامعة وكلياتها.

٧. القيام بالأعمال الإنتاجية للغير.

وتنحصر موارد هذه المراكز والوحدات في:

(أ) مقابل الخدمات التي تؤديها للغير.

(ب) الأرباح الناتجة عن العمليات التي تؤديها للغير.

(ج) التبرعات والموارد الأخرى التي تقبلها الجامعة.

فتنقسم المراكز والوحدات البحثية ذات الطابع الخاص بالجامعة إلى ثلاثة أنواع هي(١٢١):

أولا – المراكز البحثية ومن أهمها: مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، والمركز الإسلامي لأمراض القلب.

ثانيا – الوحدات البحثية: مثل وحدة علاج القصور الكلوي وزرع الكلى، ومستشفى الطلبة بجامعة الأزهر.

ثالثا – المشروعات البحثية مثل مركز الإنتاج المكثف للأغنام، ومركز المحاصيل الجديدة بالمناطق الصحراوية.

وهكذا يبدو من دراسة دور بعض هيئات الأزهر (مجمع البحوث الإسلامية، وجامعة الأزهر) تجاه قضايا المجتمع أن أهم هذه الأجهزة فى القيام بهذا الدور "مجمع البحوث الإسلامية" صاحب الكلمة العليا فى كل ما يصدر عن الأزهر، وعلى الرغم من أن معظم نشاطه يقع فى المجال

الدينى، فضلاً عن عدم إثارته لعدد من القضايا الهامة خاصة فى المجال السياسى باعتبارها تثير الحساسية مع السلطة فإنه اتجه فى المجال الدينى والاقتصادى والاجتماعى والسياسى لإصدار عدد من التوصيات والقرارات الهامة التي . وإن كان جانب كبير منها لم يدخل حيز التنفيذ . تعد مؤشرا على قيام المجمع بدور ملموس تجاه قضايا المجتمع.

أما بالنسبة لجامعة الأزهر فإنها تعمل على تحقيق الدور الخاص بالناحية التعليمية فقط، دون أن تحقق الوظائف التي نص عليها قانون إعادة تنظيم الأزهر والسابق الإشارة إليها، الأمر الذى يجعلها لا تقوم بدور حضارى بما يعنيه هذا من عدم القدرة على بناء إطار صالح لمواجهة قضايا المجتمع، وبعث الحضارة والتراث الإسلامى، وكان يتوقع منها انطلاقا من الوظيفة الحضارية للأزهر أن تعمل على بناء وتعميق إعادة تشكيل مفاهيم وقيم التعامل الحضارى؛ لكى تصير أداة من أدوات البناء الأيديولوجي، وأحد أدوات إحياء التراث الحضارى الإسلامى.

القسم الثانى

دور الأزهر فى خارج مصر

للأزهر تلك المؤسسة الدينية الإسلامية العريقة دور يقوم به فى المجال الخارجى الذى يشمل العالم العربى والإسلامي والغربى، وهو دور يمكن تقسيمه بصورة إجمالية إلى دورين أساسيين: الأول يتعلق بالمواقف السياسية، والثانى يرتبط بمجال الدعوة الإسلامية.

أولاً– الدور الخاص بالمواقف السياسية:

يرتبط الدور الذى يقوم به الأزهر فى هذا الإطار بالمواقف التي يتخذها الأزهر فى العالم العربى والإسلامي، وهو الدور الذى يأخذ ثلاثة أبعاد أساسية هى:

(١)موقف الأزهر إزاء عدد من الخلافات والحروب التي تنشأ بين الدول العربية أو الإسلامية، أو بين دولة عربية أو إسلامية ودولة غير إسلامية أو عربية، ويتمثل موقف الأزهر فى هذا الصدد فى البيانات التي يصدرها لكى يوضح موقفه من القضية محل النزاع، من ذلك:

(أ) بيان جماعة العلماء بالأزهر إلى الشعوب الإسلامية لاستنكار «اتجاه السلطات الفرنسية فى مراكش لخلع سلطان البلاد الشرعى؛ لأن في هذا موالاة للأعداء».

(ب) بيان للتنديد بحلف بغداد على اعتبار أنه « حلف للضرار»[١٢٢].

(جـ) البيان الذى أصدره الأزهر بشأن قضية الصحراء بين المغرب والجزائر، وناشد من خلاله رئيسى الدولتين الملك الحسن، والرئيس هوارى بومدين من أجل تغليب روح الإسلام وقبول الاحتكام إلى كتاب الله[١٢٣] .

(د) البيان الذى أصدره الأزهر ليدين الغزو السوفيتى لأفغانستان[١٢٤] .

(هـ) البيان الذى أصدره الأزهر لإدانة تحطيم التماثيل فى أفغانستان.

(٢) موقف الأزهر إزاء الخلافات الخارجية للسلطة: من ذلك:

(أ) عمل الأزهر – وفى إطار الخلاف بين الرئيس جمال عبد الناصر والسعودية عام ١٩٦٦ – على الهجوم على السعودية[١٢٥].

(ب) اتجاه الأزهر وعقب إبرام الرئيس أنور السادات لمعاهدة السلام عام ١٩٧٩ إلى تبرير شرعية المعاهدة من ناحية، والهجوم على الدول العربية التي قطعت علاقاتها بمصر عقب إبرام المعاهدة من ناحية ثانية[١٢٦].

(٣) موقف الأزهر المعارض لاضطهاد الأقليات الإسلامية فى بعض الدول غير الإسلامية. من ذلك موقفه من المذابح التي حدثت عام ١٩٧١ للأقلية الإسلامية فى الفليبين؛ حيث أرسل وفدا للالتقاء بالمسئولين هناك، وناشد حكومات الدول الإسلامية بالتدخل لمواجهة هذا الاضطهاد[١٢٧].

ثانياً– الدور الخاص بالدعوة الإسلامية:

إن للأزهر دورا مهما يقوم به فى نطاق العالم الخارجى فى مجال الدعوة الإسلامية، وهو المجال الذى يتخذ أبعاداً عدة لعل من أهمها:

(١) إرسال المبعوثين إلى الخارج:

وتعد مهمة إرسال الأزهر لعدد من مبعوثيه إلى الدول الإسلامية وغير الإسلامية إحدى المهام الأساسية التي يقوم بها فى الخارج.

وتتنوع فئات المبعوثين من الأزهر إلى الخارج ما بين مدرسين لمختلف المواد الدراسية للمراحل التعليمية المختلفة ووعاظ وأئمة مساجد، ورؤساء بعثات، وأعضاء مجالس إسلامية، ومبعوثين للدعوة الإسلامية فى البلاد غير الإسلامية؛ حيث يقوم كل هؤلاء بتعليم أحكام الدين الإسلامى لمعتنقيه، ونشره على الذين لم يعتنقوه بعد[١٢٨]. وتتولى إدارة البعوث الإسلامية التابعة لمجمع البحوث الإسلامية الإشراف على مهمة هؤلاء المبعوثين[١٢٩]، كما يقوم المجمع بتمويل وإدارة بعض المعاهد والمراكز الدينية وتزويدها بالمدرسين والكتب[١٣٠] ويبدو من خلال الجدول التالى – جدول رقم (٢) نوعية الذين يوفدهم الأزهر إلى الخارج، ويتراوحون ما بين ثلاث فئات هم: المبعوثون الذين يرسلهم بصفة رسمية إلى الخارج، والمعارون، والمتعاقدون بصفتهم الشخصية، ويهمنا في هذا الصدد الفئة الأولى، حيث تعد الفئة التي يرسلها الأزهر

على نفقته الخاصة من أجل نشر الإسلام والدعوة الإسلامية، وذلك بعكس المعارين والمتعاقدين الذين وإن كانوا يتبعون الأزهر من ناحية الارتباط الوظيفى، فإنهم لا يذهبون للبلاد التي يعملون بها لهذا الهدف. هذا وقد تم اختيار العام الجامعى ١٩٨٢/١٩٨٣ بطريقة عشوائية وليست عمدية.

جدول رقم (٢)

الثقل النسبى فى عدد الموفدين من الأزهر إلى الخارج فى العام الجامعى ١٩٨٢/١٩٨٣(١٣١)

الترتيب	الدولة	مبعوثون على نفقة الأزهر	معارون على نفقة الدولة	متعاقدون على نفقة الدولة	مجموع	الترتيب	الدولة	مبعوثون على نفقة الأزهر	معارون على نفقة الدولة	متعاقدون على نفقة الدولة	المجموع
١	اليمن الشمالية	٣٦	٢٣٦٠	٥٠	٢٤٤٦	٢٤	الهند	٧	–	–	٧
٢	السعودية	–	٦٤٩	٦٧٩	١٣٢٨	٢٥	غانا	٦	–	–	٦
٣	الكويت	–	١٧٠	١٦٣	٣٣٣	٢٦	كينيا	٦	–	–	٦
٤	سلطنة عمان	–	٦٦	٩٧	١٦٣	٢٧	زائير	٥	–	–	٥
٥	الإمارات	–	٣٢	١١٩	١٥١	٢٨	غينيا كونكرى	٤	–	–	٤
٦	الصومال	١٢٥	–	–	١٢٥	٢٩	البحرين	–	–	٤	٤
٧	الجزائر	٦	٥٥	١٤	٧٥	٣٠	إنجلترا	٣	–	–	٣
٨	العراق	–	–	٥١	٥١	٣١	جامبيا	٣	–	–	٣
٩	قطر	–	١٤	٣٥	٤٩	٣٢	جزر القمر	٣	–	–	٣
١٠	لبنان	٣١	–	١٢	٤٣	٣٣	سرى لانكا	٣	–	–	٣
١١	نيجيريا	٣٠	–	١٢	٤٢	٣٤	فولتا العليا	٣	–	–	٣
١٢	الأردن	٢٣	–	١١	٣٤	٣٥	تايلاند	٢	–	–	٢
١٣	الفليبين	٢٨	–	–	٢٨	٣٦	ماليزيا	٢	–	–	٢
١٤	السنغال	٢٤	–	–	٢٤	٣٧	نيويورك	٢	–	–	٢
١٥	سيراليون	١٩	–	–	١٩	٣٨	بروندى		–	–	١
١٦	مالى	١٩	–	–	١٩	٣٩	بنين	١	–	–	١
١٧	إندونيسيا	١٥	–	–	١٥	٤٠	توليدو	١	–	–	١
١٨	باكستان	١٤	–	–	١٤	٤١	غينيا بياو	١	–	–	١
١٩	السودان	١٢	–	–	١٢	٤٢	ساحل العاج	١	–	–	١
٢٠	تنزانيا	١٠	–	–	١٠	٤٣	كندا	١	–	–	١
٢١	توجو	١٠	–	–	١٠	٤٤	المغرب	١	–	–	١

الترتيب	الدولة	مبعوثون على نفقة الأزهر	معارون على نفقة الدولة	متعاقدون على نفقة الدولة	مجموع	الترتيب	الدولة	مبعوثون على نفقة الأزهر	معارون على نفقة الدولة	متعاقدون على نفقة الدولة	المجموع
٢٢	ليبيريا	٨	–	–	٨	٤٥		١	–	–	١
٢٣	زنزبار	٧	–	–	٧						

ومن خلال الاطلاع على الأرقام الواردة بالجدول للوقوف على مدى الثقل النسبى للمبعوثين على نفقة الأزهر يلاحظ: أن هؤلاء لا يقدمون بمفردهم على الذهاب (سواء من خلال الإعارة أو التعاقد) للدول التي يوفدهم إليها الأزهر؛ إذ إن معظم المبعوثين إلى دول أفريقيا وآسيا، وأوربا، والولايات المتحدة، وكندا من الذين يبعثهم الأزهر على نفقته، وهم قلة بالمقارنة بعدد المعارين والمتعاقدين على نفقة الدولة الموفدين إليها، حيث تبلغ مجموع الفئة الأولى ٤٩٠، والفئة الثانية ٢١٢٣، وذلك بنسبة ٢٣%. هذا فضلاً عن قلة عدد المبعوثين من الأزهر وخاصة للدول غير الإسلامية (الأوروبية والأمريكية)، فلم يرسل الأزهر إلى قارة أوربا بأكملها إلا ثلاثة مبعوثين، أرسلهم إلى دولة واحدة هى إنجلترا، كما أرسل أربعة مبعوثين فقط إلى الولايات المتحدة وكندا، وهو ما يوضح عدم التوازن في عدد المبعوثين بالمقارنة بحجم الدولة، ومدى احتياجها لنشر الدعوة الإسلامية؛ حيث أرسل الأزهر – على سبيل المثال – ١٢٥ مبعوثا إلى الصومال، وهى دولة إسلامية، وأربعة مبعوثين فقط إلى الولايات المتحدة بكل ما تحويه من ولايات، يضاف إلى هذا أنه وبمتابعة مدى الثقل النسبى لعدد المبعوثين الذين يوفدهم الأزهر إلى قارات العالم يتضح أن قارة أفريقيا تحظى بأكبر عدد منهم؛ حيث يصل عددهم ٣١٥ مبعوثا، يذهبون إلى ٢٦ دولة، وبذا يكون نصيب كل دولة ١٢ مبعوثا، تأتى بعدها قارة آسيا، وذهب إليها ١٧١ مبعوثا يوفدون إلى ١٨ دولة، ويكون نصيب الدولة ٩ مبعوثين، ويأتى بعدهما بفارق كبير قارة أوروبا التي تحظى بثلاثة مبعوثين يذهبون إلى دولة واحدة، ثم تأتى الولايات المتحدة وكندا وتحظى بأربعة مبعوثين يذهبون إلى أربع من ولاياتها.

وهى أمور توضح النقص الكبير فى عدد المبعوثين الذين يرسلهم الأزهر إلى قارات العالم، فإن جاءت أفريقيا فى مقدمة القارات التي تستقبل مبعوثى الأزهر بواقع اثنى عشر مبعوثا لكل دولة، فهو عدد غير كافٍ، وخاصة لمواجهة حملات التبشير المكثفة التي تتعرض لها القارة، هذا فضلاً عن أن قارات مثل أوروبا والولايات المتحدة لا تستقبل تقريبا أى مبعوثين، فى حين أنها من الدول التي تحتاج إلى عدد كبير من المبعوثين لنشر مبادئ الإسلام.

الموفدون لمهام علمية ومؤتمرات وزيارات والمبعوثين في العام الجامعي ١٩٩٨/٩٧ (١٣٢).

عدد أعضاء هيئة التدريس الموفدين لمهام علمية	٥٢
عدد أعضاء هيئة التدريس الموفدين لمؤتمرات علمية	٦٠
عدد أعضاء هيئة التدريس الموفدين لزيارات علمية	٨
جملة المهام والمؤتمرات	١٢٠
عدد أعضاء هيئة التدريس والمعيدين الموفدين لبعثات داخلية	٦٠
عدد أعضاء هيئة التدريس والمعيدين الموفدين لبعثات خارجية	٩٩
جملة المبعوثين داخلياً وخارجياً	١٥٩
جملة أعضاء هيئة التدريس والمعيدين الموفدين لمهام علمية ومؤتمرات وزيارات والمبعوثين	٢٧٩

(٢) استقبال الدارسين من الخارج:

وهى مهمة ترتبط وتتكامل مع المهمة السابقة، إذ يتجه الأزهر لاستقبال عدد كبير من الراغبين فى الدراسة فيه، حيث يقدم لهم عددا من المنح الدراسية السنوية، ويسهل لهم إقامتهم بمصر من خلال مدينة البعوث الإسلامية التي أعدت لهذا الغرض، وتتولى إدارة البعوث الإسلامية الإشراف على المبعوثين من الأزهر للخارج، والطلاب الوافدين للدراسة به مع تسهيل مهمة إلحاقهم بالمعاهد والكليات الأزهرية، وتأهيلهم عمليا ولغويا[١٣٣]. وقد تم اختيار العام الجامعى ١٩٨٢/١٩٨١.

جدول رقم (٣)

عدد الطلاب الوافدين والمعتمدين فى الدراسات بالأزهر فى العام الدراسى ١٩٨١/١٩٨٢[١٣٤]

الرقم	الدولة	عدد الطلاب	الرقم	الدولة	عدد الطلاب	الرقم	الدولة	عدد الطلاب
١	فلسطين	١٦٧٥	٢٨	النيجر	١١٣	٥٥	تونس	٢٢
٢	السودان	١٤٠٣	٢٩	ساحل العاج	١٠٦	٥٦	كينيا	٢٢
٣	ماليزيا	٩٠٤	٣٠	الكويت	١٠٦	٥٧	إيران	٢١
٤	إندونيسيا	٦١٦	٣١	سلطنة عمان	١٠٥	٥٨	بنجلاديش	١٩
٥	إريتريا	٥٩٢	٣٢	موريتانيا	٩٧	٥٩	فرنسا	١٩
٦	سوريا	٤٩٩	٣٣	الجزائر	٩٦	٦٠	بيرو	١٨
٧	تايلاند	٤١١	٣٤	جامبيا	٩٣	٦١	سرى لانكا	١٨
٨	ليبيا	٣٩٥	٣٥	باكستان	٩٢	٦٢	موريشيوس	١٨
٩	السنغال	٤٧٣	٣٦	غينيا	٨٤	٦٣	جزر فيجى	١٧
١٠	أثيوبيا	٣٤٣	٣٧	أوغندا	٧١	٦٤	زائير	١٦
١١	الصومال	٣١٣	٣٨	مالديف	٧١	٦٥	جنوب أفريقيا	١٦
١٢	كمبوديا	٣٠٣	٣٩	الهند	٦٨	٦٦	سلطنة الاوسا	١٦
١٣	سيراليون	٢٩٥	٤٠	مالى	٦٧	٦٧	مدغشقر	١٦
١٤	تركيا	٢٩٣	٤١	غانا	٦٥	٦٨	أمريكا	١٤
١٥	تشاد	٢٧٣	٤٢	أفغانستان	٦٣	٦٩	إنجلترا	١٢
١٦	اليمن	٢٥٣	٤٣	قطر	٦٣	٧٠	اليابان	١٢
١٧	نيجيريا	٢٥٢	٤٤	جيبوتى	٥٨	٧١	أفريقيا الوسطى	٩
١٨	لبنان	٢٣٦	٤٥	توجو	٤٩	٧٢	الصين	٧
١٩	الأردن	٢٢٧	٤٦	الكاميرون	٣٦	٧٣	كوريا	٧
٢٠	يوغسلافيا	٢٢٢	٤٧	تنزانيا	٣٤	٧٤	نيبال	٦
٢١	السعودية	٢١٨	٤٨	زنزبار	٣٤	٧٥	الجابون	٢
٢٢	البحرين	٢١٣	٤٩	الكونغو	٣٤	٧٦	بورما	–
٢٣	العراق	٢٠١	٥٠	بنين الشعبية	٣٣	٧٧	الاتحاد السوفيتى	–
٢٤	الفليبين	١٧٣	٥١	ليبريا	٢٩	٧٨	ألبانيا	–
٢٥	سنغافورة	١٥٥	٥٢	جزر القمر	٢٦	٧٩	ألمانيا	–
٢٦	فولتا العليا	١٣٦	٥٣	بورندى	٢٣	٨٠	المغرب	–
٢٧	الإمارات	١٣٤	٥٤	اليونان				
المجموع		١٣٦٥٤						

ويبدو من الجدول السابق إحصائية عددية توضح عددا من الطلاب الوافدين للدراسة بالأزهر من البلاد العربية والإسلامية.

ويلاحظ أنهم يأتون من مختلف البلاد الإسلامية وغير الإسلامية، مع استئثار الدول الإسلامية فى قارتى آسيا وأفريقيا بالنصيب الأكبر.

ويمكن اعتبار هؤلاء الدارسين بمثابة أداة هامة تساعد على تحقيق جزء من رسالة الأزهر فى مجال الدعوة الإسلامية، حيث يمكن أن يعمل جزء منهم عقب عودتهم إلى بلادهم على توضيح تعاليم الإسلام، والمساهمة بالتالى فى تصحيح مفاهيم كثيرة تسود عنه بطريق الخطأ.

وتمثل الأرقام التالية آخر بيان بمجموع أعداد الطلاب والطالبات الوافدين والوافدات من قارات العالم المقيدين بكليات الجامعة خلال العام الجامعي ١٩٩٨/٩٧ (١٣٥) جدول رقم (٥).

	أفريقيا	آسيا	أوروبا	أمريكا	أستراليا	جملة القارات
جملة كليات البنين	١٤٢٩	٧١٨١	٢٠٣	٣	.	٨٨١٦
جملة كليات البنات	٧٧	٢٩٦٥	١٢	.	.	٣٠٥٤
الإجمالي العام	١٥٠٦	١٠١٤٦	٢١٥	٣	.	١١٨٧٠

بيان بمجموع أعداد الطلاب والطالبات الوافدين والوافدات

بالقاهرة والأقاليم للعام الجامعي ١٩٩٨/٩٧ (١٣٦) جدول رقم (٦)

	أفريقيا	آسيا	أوروبا	أمريكا وأستراليا	جملة القارات
الطلاب الوافدون بكليات البنين بالقاهرة	١٤١٣	٥٣٤٧	٢٠٣	٣	٦٩٦٦
الطلاب الوافدون بكليات البنين بالأقاليم	١٦	١٨٣٤	.	.	١٨٥٠
الطلاب الوافدون بكليات البنات بالقاهرة	٧٣	١٩٣٠	١٢	.	٢٠١٥
الطلاب الوافدون بكليات البنات بالأقاليم	٤	١٠٣٥	.	.	١٠٣٩
الإجمالي	١٥٠٦	١٠١٤٦	٢١٥	٣	١١٨٧٠

(٣) الاشتراك فى المؤتمرات العلمية:

يعمل الأزهر على الاشتراك بهيئاته المتعددة فى المؤتمرات المختلفة التي ينظمها عدد من الجهات العلمية فى الخارج، كما يستقبل فى المقابل عددًا من العلماء من بلاد العالم المختلفة؛ للمشاركة فى المؤتمرات التي يقيمها للدراسة والتباحث حول القضايا الإسلامية.

هذا فضلاً عن عمل جامعة الأزهر على إبرام الاتفاقيات العلمية والثقافية المتنوعة مع جامعات العالم، والتى يعد أحد أهدافها الأساسية تبادل هيئة التدريس بما يعنيه هذا من تبادل الخبرة والمنح، والتعاون مع المراكز المختلفة(١٣٧).

وعامة فإن جامعة الأزهر تحرص على توثيق صلاتها بمختلف الجامعات والمراكز العلمية والثقافية في جميع أنحاء العالم، وذلك من خلال رئيس الجامعة والإدارة العامة للعلاقات العلمية والثقافية التي تقوم بدور مهم لخدمة قضايا الجامعة والمجتمع، وكذلك لخدمة الإسلام والمسلمين وذلك من خلال العمل على تنشيط التبادل العلمي والثقافي بين الجامعة والمراكز والجامعات والمعاهد العلمية بالداخل بما يخدم البحث العلمي وقضايا المجتمع(١٣٨).

تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات والبرامج التنفيذية على المستوى الدولي.

إرسال المبعوثين للخارج؛ للحصول على درجات علمية من الدول المتقدمة.

التعاون مع الجامعات والمراكز الإسلامية، وذلك من خلال إرسال السادة أعضاء هيئة التدريس على سبيل الإعارة أو أساتذة زائرين.

مواكبة التطور العلمي من خلال إرسال أساتذة الجامعات للمشاركة في المؤتمرات الدولية بمختلف دول العالم.

التعاون مع الجامعات والمراكز البحثية داخل الوطن بما يخدم قضايا المجتمع.

وقد بلغت مجمل المؤتمرات والندوات والزيارات العلمية والندوات التدريبية الخارجية في عام ١٩٩٨/٩٧ حوالي ١٥٠ نشاطا.

ويؤخذ على أداء الأزهر فى هذا المضمار – وبشهادة الأزهريين أنفسهم – أن المسئولين بالأزهر غالباً ما يوفدون إلى المؤتمرات العلمية الدينية أشخاصا لا تكون لهم خلفية وصلة وثيقة بهذه المؤتمرات(١٣٩).

كما يجب أن يعاد النظر فى سياسة إرسال طلاب الأزهر للخارج، إلا من يستدعى بحثه الوقوف على مصادر للمعلومات تمثل إضافة للباحث باطلاعه على مخطوطات ومؤلفات لا يتيسر الرجوع إليها فى بلده.

(٤) تزويد دول العالم الإسلامى وغير الإسلامى بالمؤلفات الإسلامية:

حيث يعمل الأزهر من خلال عدد من الهيئات مثل مجمع البحوث الإسلامية، فضلاً عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . على تزويد مكتبات المعاهد الدينية بالبلاد الإسلامية، والمراكز الإسلامية فى الخارج بالمصاحف وعدد من المؤلفات الإسلامية، والنشرات التي تتناول أخبار وشئون المسلمين، والمحاضرات التي تتناول بالتفسير عددا من الأحداث الإسلامية[١٤٠].

هذا إلى جانب الاتفاقيات التى تبرم فى مجال التعاون الدينى والثقافى مع عدد من الدول الإسلامية، وعلى الرغم من أهمية الدور الذى يقوم به الأزهر فى المجالات السابقة فإننا نرى أنه دور غير كامل؛ وذلك لأن مهمة نشر الإسلام وتفسيره ومواجهة ما يلحق به من شبهات جهد كبير لا يجب أن يقتصر في أدائه على الأزهر فقط، بعد أن ظهرت منذ فترة ليست بالقصيرة جهات وهيئات إسلامية في البلاد العربية والإسلامية، وهى قادرة من خلال عمل جماعى على بذل جهد منظم في المجالات السابقة يقضى على ما يعانى منه حاليا مجال الدعوة الإسلامية في الخارج من عدد من نقاط الضعف[١٤١] منها: عدم وجود الداعى المؤهل المثقف بثقافة الإسلام، والمعد لغويا للتحدث بلغة البلد الموفد إليها؛ ليتمكن من الحديث المباشر مع أهلها، ونقص الخدمات والاعتمادات المالية فى مجال الدعوة، فضلاً عن عدم تطور مناهجها وأساليبها فى الخارج، حيث يقع على عاتق الأزهر فى هذا الإطار عبء تطوير وسائل الدعوة وعدم حصرها فى أساليب معينة اتخذها السابقون، والاطلاع على أساليب أصحاب الدعوات الأخرى (وخاصة الدعوات التبشيرية) ليستفيد منها؛ وينمى لديه القدرة على مواجهتها وبنفس الأسلوب الذى تتبعه، هذا فضلاً عن عدم وجود خطة واضحة لمواجهة الغزو الفكرى الذى تتعرض له الأمة الإسلامية، وقلة الاهتمام بالأقليات الإسلامية فى الدول غير الإسلامية، وهو أمر ضرورى ولازم حتى لا تقع هذه الأقليات فريسة سهلة فى أيدى المبشرين الذين يحاولون صرف المسلمين عن دينهم[١٤٢]، وهو ما يبدو واضحا فى قارة مثل أفريقيا، وحتى لا تذوب تلك الأقليات فى المجتمعات التى توجد بها، حيث تخضع الأقلية غالباً طوعا أو كرها للظواهر الاجتماعية فى مجتمع الأكثرية، كما أن بعض هذه الأقليات لديها مشكلات مع الحكومات التى تعيش فيها كما فى تايلاند وبورما على سبيل المثال[١٤٣]، وعليه فإن كان للأزهر دور يؤديه تجاه الأقليات الإسلامية فى مجال نشر وترشيد الدعوة الإسلامية فى الولايات المتحدة وأوربا وأفريقيا فإنه دور غير كافٍ لتوجيه وتوعية المسلمين فى هذه الدول[١٤٤].

المصادر

(١) د. عبد العزيز الشناوى، الأزهر جامع وجامعة، جـ ١ ، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٣) ، ص ١٨-١٩.

(٢) ومما هو جدير بالذكر أن جامع الأزهر فى بداية تأسيسه لم يكن يعرف بهذا الاسم؛ حيث ظل يطلق عليه جامع القاهرة منذ إنشائه في (٣٦٢هـ - ٩٧٢م إلى ٨٤٥هـ - ١٤٤١م)، ثم أطلق عليه اسم الأزهر. وقد ردد المؤرخون أسبابا عدة لإطلاق الأزهر على الجامع، فرأى فريق منهم أن اللفظ يرجع إلى السيدة فاطمة الزهراء ابنة الرسول ρ وزوجة على بن أبى طالب، والتى ينتسب إليها الفاطميون، وفريق آخر يرى أن هذا يعود إلى القصور الزاهرة التى أحاطت بالجامع، وفريق ثالث يرجح أن إطلاق الاسم كان من قبيل التفاؤل بالشأن الذى سيصل إليه الجامع، ويميل الباحث إلى ترجيح وجهة النظر الأولى، حسن إبراهيم حسن، تاريخ الدولة الفاطمية ط ٣ (القاهرة: د. ت، ١٩٦٤) ص ٣٦-٥٣٧. وعن تسمية الجامع باسم القاهرة ثم باسم الأزهر انظر: تقى الدين بن العباس أحمد بن على المقريزى، كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار جـ ٢ (بيروت : دار صادر ، د.ت) ص ٢٧٣ - ٢٧٥.

(٣) من الأمور المتفق عليها عند علماء الشريعة الإسلامية الوقف، وهو صدقة جارية لا تباع ولا تشترى ولا توهب ولا تورث ويصرف ريعها إلى جهة من جهات البر التى يوصى بها الواقف. ويرجع تاريخ الوقف فى مصر إلى السنة الأولى لدخول الفاطميين مصر، ومنذ ذلك الحين، وفى فترة الدولة الأيوبية اقتصر نظام الوقف على الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية؛ حيث أصبحت متحصلات الأوقاف تقوم بدور الصدقة فى مجال التضامن الاجتماعى فضلاً عن نفقات المساجد والجوامع، انظر فى هذا د. محمد محمد أمين، الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر، (٦٤٨ - ٩٢٣هـ) (١٢٥٠ - ١٥١٧م) دراسة تاريخية وثائقية (القاهرة: دار النهضة العربية، د.ت) وانظر كذلك الأوقاف اشتراكية عريقة (القاهرة: الشئون العامة بوزارة الأوقاف ، ١٩٦٣).

(٤) د. عاصم الدسوقى، مجتمع علماء الأزهر فى مصر ١٨٩٥ - ١٩٦١ (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٠) ص ١١.

(٥) د. محمد عبد الله عنان، تاريخ الجامع الأزهر ط ٢ (القاهرة: مؤسسة الخانجي ، ١٩٥٨) ص ٢٠٧ . ٢١٦.

(٦) د. عاصم الدسوقى، مرجع سابق ، ص ٣٠-٣٣ .

(٧) أحمد حسن الزيات، «كيف كان الأزهر حصنا للغة العربية»، الكتاب التذكارى بمناسبة احتفلات العيد الألفى للأزهر (القاهرة: الأمانة العامة للجنة العليا للاحتفال بالعيد الألفى للأزهر، ١٩٨٣) ص ١١-١٢.

(٨) محمد الغزالى ، « التعليم الأصلى وهل وفى أهله له » فى الكتاب التذكارى، مرجع سابق، ص ٢٥-٢٨.

(٩) محمد عبد الله عنان، « الجامع الأزهر ورحلة الألف عام» الكتاب التذكارى، مرجع سابق ، ص ٢٠٥-٢٠٧ . ود. رمضان عبد التواب، « الأزهر الشريف حصن العربية وعلوم الدين»، مجلة منبر الإسلام، العددان جمادى الأولى والآخرة ١٤٠٣هـ، مارس ١٩٨٣م ، ص ٢٥.

(١٠) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(١١) د. السعدى فرهود، « محور الدراسة بالأزهر » ، مجلة منبر الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٨٢-٨٤.

(١٢) د. محمد الطيب النجار، « الأزهر الشريف عبر عشرة قرون » مجلة منبر الإسلام ، مرجع سابق ، ص ١٧-١٩ . ومحمد كمال السيد، الأزهر جامعا وجامعة ، سلسلة البحوث الإسلامية ، الكتاب الرابع (القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٨٦).

(١٣) على باشا مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، جـ ٤ ، (القاهرة : المطبعة الكبرى الأميرية ، ١٣٠٦هـ) ص ٣١.

(١٤) حول دخول العلماء إلى ميدان الالتزام انظر : د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر ، (القاهرة : مطبعة جامعة عين شمس ، ١٩٧٤) ، ص ٩٤.

(١٥) د. عبد العزيز الشناوى ، الأزهر، جـ ١ ، مرجع سابق ، ص ٣٧٩ .

(١٦) انظـــر لتوضـــيح هـــذه الناحيـــة: عبـــد الـــرحمن الجبرتـــى، وقـــائع الـــدهور فى بـــدائع الزهـــور ، جـــ ١ ، (القاهرة : مطبعة بولاق)، ص ٢٧٧.

(١٧) محمد كمال السيد، مرجع سابق ، ص ٨٧ ، ومحمد عبد الله عنان ، مرجع سابق ، ص ١٢٤-١٣٦.

(١٨) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(١٩) انظر : د. سعيد إسماعيل على، دور الأزهر فى السياسة المصرية ، (القاهرة : دار الهلال ، ١٩٨٦) ، ص ٤٧-٤٨ .

(٢٠) انظر لتوضيح هذا: محمد فريد أبو حديد، سيرة السيد عمر مكرم، (القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٤٨)، ص ١٢٥-١٢٨.

(٢١) انظر : د. عبد العزيز الشناوى، الأزهر ... ، جـ ١ ، مرجع سابق ، ص ١١٩-١٢٦.

(٢٢) على عبد العظيم ، مشيخة الأزهر منذ إنشائها حتى الآن ، جـ ١ ، (القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٧٨)، ص ١٨.

(٢٣) د. سيد إبراهيم الجيار ، تاريخ التعليم الحديث فى مصر وأبعاده الثقافية ، ط ٢ ، (القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٧٧) ، ص ٥٦

(٢٤) د. محمد سعيد فرح ، الشخصية القومية ، (الإسكندرية : منشأة المعارف، د.ت) ، ص ١٧٨-١٧٩.

(٢٥) محمد عودة، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، (القاهر: مكتبة سعيد رأفعت ، ١٩٧٢) ، ص ١٥٠-١٥١.

(٢٦) Afaf Lutfi al Sayyiol - Marsot, " Religion or opposition urban protest Movements in Egypt". In International Journal of Middle East Stuolies, November 1984, Vol. 16, p. 543.

سـعد التائـه ، مصـر بـين عهـدين : (١٩٥٢ - ١٩٧٠) (١٠٧٠ - ١٩٨١) (بـيروت : دار النضـال ، ١٩٨٢) ص ٣٧٤ .

(٢٧) Afaf Lutfi, Op. cit. p. 543 .

(٢٨) للاطلاع على هذه القوانين انظر: مجموعة القوانين القديمة للجامع الأزهر ، (القاهرة: مطبعة الأزهر، ١٣٥٨هـ - ١٩٤٠م) ولائحة إجراءات محاكمة العلماء الذين يقع منهم ما لا يناسب وصف العالمية (القاهرة : مطبعة المعاهد الدينية، ١٣٥٠هـ - ١٩٣١م) ومرسوم باعتماد اللائحة الداخلية للمعاهد الدينية (القاهرة : المطبعة الأميرية ، ١٩٣١).

(٢٩) انظـــر : عبـــد الـــرحمن الرافعـــى ، ثـــورة ١٩١٩: تـــاريخ مصـــر القـــومى مـــن ١٩١٤ - ١٩٢١، جـ ١ (القاهرة : مؤسسة دار الشعب ، ١٩٦٨) ص ١٧٥.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل عن تقارير الأمن هذه انظر دار الوثائق القومية، تقارير الأمن من ١٩١٩ - ١٩٥٠.

(٣١) د. محمد محمد البهى، « حاضر الأزهر بعد أمسه » مجلة منبر الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ١٠٧-١٠٨.

(٣٢) انظر مجموعة القوانين القديمة للجامع الأزهر، مرجع سابق، ص ٤٥ ، ص ٥٦.

(٣٣) انظر هذه العطايا فى لجنة إصلاح الأزهر، مرجع سابق، من ٦٠ - ٦٢ . ثم انظر الالتماس الذى رفعه العلماء لإسماعيل باشا لكى يحصلوا بصورة دائمة على هذه المرتبات، المرجع السابق ، ص ٦٦-٦٧.

(٣٤) وهو قانون «صرف المرتبات بالجامع الأزهر» انظر مجموعة القوانين القديمة، مرجع سابق ، ص ٣٢.

(٣٥) د. عاصم الدسوقى، مرجع سابق ، ص ٥١ - ٥٢.

(٣٦) انظر مجموعة القوانين القديمة، مرجع سابق، ص ٣٣. وقارن بين السنة والشيعة فى صدر هذه القضية انظر لتوضيح ذلك: د. كليم صديقى، التوحيد والتفسيخ بين السياسات الإسلامية والكفر ترجمة ظفر الإسلام وحيد الدين خان ط ٢ (القاهرة : الزهراء للإعلام العربى، د.ت) ص ٢٥ وما بعدها.

(٣٧) انظر لتوضيح الأبعاد المختلفة لسياسة السيطرة الفكرية هذه فى ماجدة على صالح، الاستعمار الجديد فى المنطقة العربية، رسالة ماجستير مقدمة لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة، ١٩٨٥، ص ٢٥٣-٢٦٨.

(٣٨) محمد على غريب، أزهريات، سلسلة كتب قومية (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت) ص ٦٤-٧٦.

(٣٩) د. سعيد إسماعيل على، دور الأزهر ... ، مرجع سابق ، ص ٤٥-٤٦.

(٤٠) د. عبد الحليم محمود، الغزو الفكرى دائرة فى المجتمع الإسلامى المعاصر (بيروت: دار البحوث العلمية ، ١٩٧٩) ص ١٢٨-١٣٠.

(٤١) انظر: د. محمد محمد حسين، الاتجاهات الوطنية فى الأدب العاصر، جـ ٢ (القاهرة : مكتبة الآداب، د.ت) ص ٤٠-٤٤ . وطارق البشرى، المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠) ص ٣١٧-٣١٨.

(٤٢) د. على عبد العظيم ، جـ ١ ، مرجع سابق ، ص ٢٩٢-٢٩٣ .

(٤٣) أحمد الشرباصى، «الإمام محمد عبده والأزهر» ، مجلة الأزهر ، جـ ٧ ، رجب ١٣٧٥هـ ، فبراير ١٩٥٦م ، ص ٧٤٦.

(٤٤) محمد رشيد رضا، تاريخ الأستاذ الإمام ، جـ ١، (القاهرة : مطبعة المنار ، ١٣٥٠هـ – ١٩٣١م) ص ٩٣. وعن العلاقة بين الخديوي عباس حلمى الثانى والإمام محمد عبده ، انظر: د. عبد المنعم جميعى ، الخديوى عباس الثانى والحزب الوطنى ١٨٩٢ - ١٩١٤ ، ط ١ ، (القاهرة : دار الكتاب الجامعى، ١٩٨٢).

(٤٥) انظر: على عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم: بحث فى الخلافة والحكومة فى الإسلام (بيروت : دار مكتبة الحياة ، د.ت) وخاصة ص ١١١-١١٣.

(٤٦) انظر : على سرور الزنكلونى، « المبشرون يتهجمون » جريدة السياسة ١٩٢٨/٤/١٨. وانظر مناقشة مجلس النواب حينئذ لهذا الموضوع المهم فى: مضابط مجلس النواب، الدور العادى الخامس ، مضبطة الجلسة ٣٣ بتاريخ ١٩٢٨/٤/٢٣ ص ٤٩٨-٤٩٩.

(٤٧) انظر هذه الآراء فى د. طه حسين، فى الشعر الجاهلى (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٢٦) ص ٢٦ . ولتبيان الموقف الكامل للأزهر من الكتاب انظر : د. سعيد إسماعيل على ، دور الأزهر ، مرجع سابق ، ص ٣١٥-٣١٧ .

(٤٨) انظر: مصطفى صبرى ، مختصر موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين ورسله المسمى القول الفصل بين الذين يؤمنون بالغيب والذين لا يؤمنون (القاهرة : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ١٩٨٦).

(٤٩) وكانت المرة الأولى أثناء الثورة العرابية عام ١٨٨٢ ، والمرة الثانية فى ١٨٨٧-١٨٩٦انظر د. على عبد العظيم ، جـ ١ ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩.

(٥٠) انظر الكتاب التذكارى... ، مرجع سابق ، ص ٢١٨.

(٥١) عبد الرحمن الرافعى، ثورة ١٩١٩ ، مرجع سابق ، وعن دور الطلبة المصريين أزهريين وغير أزهريين فى ثورة ١٩١٩ ، انظر: عاصم محروس عبد المطلب، دور الطلبة المصريين فى الحركة الوطنية ١٩١٩ - ١٩٥٢، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٧٨.

(٥٢) انظر لتوضيح هذا عبد الرحمن الرافعى، مرجع سابق، ص ١٢١-١٢٢.

(٥٣) د. مصطفى محمد رمضان، دور الأزهر فى الحياة المصرية إبان الحملة الفرنسية ومطلع القرن ١٩ (القاهرة : مطبعة الجبلاوى ، ١٩٨٥) ص ٤٧٥-٤٧٦.

(٥٤) وعن الجمعيات الدينية التى كانت موجودة بمصر فى هذه الفترة ودورها فى الحركة الوطنية انظر: محيى الدين عبد الحليم، الإعلام الدينى وأثره فى الرأى العام: دراسة ميدانية فى الريف المصرى، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم الإذاعة والتليفزيون بكلية الإعلام جامعة القاهرة ١٩٧٨.

(٥٥) د. محمد شامة، «موقف الأزهر من المتغيرات الفكرية» فى الكتاب التذكارى، مرجع سابق، ص ١٨٤-٢٠٤.

(٥٦) المرجع السابق ، ص ١٩٢، شمس الدين الحزادلى، «هل لغتنا المصرية فى خطر» مجلة منبر الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٣٣.

(٥٧) محمد عبد الله عنان، «جامعة الأزهر ورحلة الألف عام»، مرجع سابق ، ص ١٩٨.

(٥٨) راجع فى ذلك مقالات متعددة فى مجلتى الأزهر ومنبر الإسلام فى عام قيام الثورة.

(٥٩) انظر مجلة الأزهر عددى شوال وذو القعدة ١٣٨٢هـ، مارس وأبريل ١٩٦٢ وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

(٦٠) انظر لتوضيح ذلك عدداكبيرا من المقالات فى مجلتى الأزهر ومنبر الإسلام. ففى مجلة منبر الإسلامية انظر العدد ٦، جمادى الآخرة ١٣٩٧هـ، مايو ١٩٧٧ ص ٤-٧.

(٦١) لمزيد من التفاصيل حول بعض أحكام هذا القانون انظر: الفتاوى الإسلامية المجلد ١٣ (القاهرة: دار الإفتاء المصرية، ١٩٨٤) ص ٤٥-٤٦ وما بعدها؛ حيث تشير الآراء إلى أن الأزهر بموافقته على هذا القانون قد خالف فتوى مستقرة منذ ١٩٤٦ تنص على عدم جواز إلغاء هذا الوقف، وهو الاختلاف الذى برره شيخ الأزهر حينذاك جاد الحق على أساس أنه أمر يعود إلى تقدير ولى الأمر للمصلحة.

(٦٢) انظر : د. محمد محمد البهى ، حياتى فى رحاب الأزهر طالبا وأستاذا ووزيراً (القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٨٣) ص ٦٢-٦٣ ، وعلى عبد العظيم ، جـ ٢ ، مرجع سابق ، ص ١٥٧.

(٦٣) انظر قانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها وفق أخر التعديلات (القاهرة : مطبعة الأزهر ، ١٩٨٦).

(٦٤) انظر مواقف شيخ الأزهر ومدير جامعة الأزهر فضلاً عن الملابسات التى أحاطت بإصدار هذا القانون فى ماجدة على صالح ، الدور السياسى للأزهر ١٩٥٢ - ١٩٨١ ، رسالة دكتوراه منشورة مقدمة إلى قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة، ١٩٩٠م ، ص ٢١٢-٢١٩.

(٦٥) د. يوسف القرضاوى ، « رسالة الأزهريين الأمس واليوم والغد ، الكتاب التذكارى » ، ص ٩٥-٩٨.

(٦٦) د. موسى شاهين لاشين، « الأزهر ودوره فى حفظ التراث الإسلامى » مجلة منبر الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٢١-٢٢.

(٦٧) عبد المهيمن الفقى ، الأزهر وكتاب الله ، المرجع السابق ، ص ٤٨-٥٠.

(٦٨) انظر لمزيد من التفاصيل ، محمد عميره ، « مكتبة الأزهر»، المرجع السابق ، ص ٥٥-٥٩.

(٦٩) التقرير السنوي عن شئون الجامعة العلمية والتعليمية والإدارية والمالية ومستويات العاملين (القاهرة: جامعة الأزهر، ١٩٩٧/١٩٩٨) ص ٣٣ ، ص ٣٧.

(٧٠) انظر جهود عبد الحليم محمود فى مجال تقنين الشريعة الإسلامية فى ماجدة صالح ، الدور السياسى..، مرجع سابق ، ص ٢٢١ .

(٧١) محمد عطية خميس، « تقنين الشريعة الإسلامية » مجلة الأزهر ، جـ ٤ ، جماد ثانى ١٣٩٩هـ ، أبريل ١٩٧٩ ، ص ٨١٣-٨١٤.

(٧٢) للوقوف على طبيعة العلاقة بين الإخوان المسلمين والمؤسسات الدينية بما فيها الأزهر: انظر : زكريا بيومى، الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية فى الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨ - ١٩٤٨) (القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٧٨).

(٧٣) وقد نشرته صحيفة الأحرار وبعض المجلات الدينية.

(٧٤) سيد أبو دومة، الأزهر وأعضاء اللجنة الأمريكية ٢٠٠١/٣/٢٨م.

(٧٥) انظر المواقف الكاملة للأزهر من هذه القضايا، ماجدة صالح، الدور السياسى، مرجع سابق، ص ٢٣٢-٢٣٥.

(٧٦) انظر الكتاب الذى أصدره المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بهذا الصدد وهو: إيمان قائد ووفاء شعيب: فى مواجهة أحداث ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ (القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٧٧).

(٧٧) انظر : بيان للناس من الأزهر الشريف، جـ ٢ (القاهرة : مطبعة الأزهر ، ١٩٨٨) ص ٣٥٠-٣٥١.

(٧٨) انظر : « فى شئون الساعة: حديث للإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق» فى مجلة الأزهر ، جـ ٨ ، شعبان ١٤٠٥هـ ، أبريل ومايو ١٩٨٥ ، ص ١٢٥٨-١٢٥٩.

(٧٩) انظر بيان للناس، جـ ٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٩٩.

(٨٠) انظر : معوض عبد التواب ، الوسيط فى شرح قوانين الأحوال الشخصية ، ط ٢ ، (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٢) ص ٩ .

(٨١) انظر قانون الأزهر ، مرجع سابق ، ص ٧.

(٨٢) للاطلاع على هذه الوظائف انظر المرجع السابق ، ص ٦٤-٧٠.

(٨٣) انظر : مجمع البحوث الإسلامية ، ص ٧ – ٨.

(٨٤) لمزيد من التفاصيل عن نشاطات هذه اللجان انظر : المرجع السابق ، ص ١٧٩-١٨٦.

(٨٥) وللاطلاع على نوعية هذه الكتب انظر المرجع السابق ، ص ١٥٦-١٦١.

(٨٦) انظر المادة ٢٢ من قانون إعادة تنظيم الأزهر ، مرجع سابق ، ص ١٣.

(٨٧) وللاطلاع على عرض لنوعية الأبحاث التي قدمت لهذه المؤتمرات انظر : مجمع البحوث الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ١٩٣-٣٤٢ . هذا مع ملاحظة عدم إمكانية الفصل الدقيق بين المجالات الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية نظرا للترابط الوثيق بينهما.

(٨٨) من توصيات المؤتمرين الأول والثانى ، مجمع البحوث الإسلامية ، مرجع سابق، ص ٣٧١.

(٨٩) من توصيات المؤتمر الرابع ، المرجع السابق ، ص ٣٩٩.

(٩٠) من توصيات المؤتمر الخامس ، المرجع السابق ، ص ٤١٤.

(٩١) من توصيات المؤتمر الثالث ، المرجع السابق ، ص ٣٨٨.

(٩٢) من توصيات المؤتمر الثالث ، المرجع السابق ، ص ٣٨٨.

(٩٣) من توصيات المؤتمر الثالث ، المرجع السابق ، ص ٣٨٧-٣٩٢.

(٩٤) من توصيات المؤتمر الرابع ، المرجع السابق ، ص ٤٠٠.

(٩٥) من توصيات المؤتمر الرابع ، المرجع السابق ، ص ٣٩٩-٤١٥.

(٩٦) من توصيات المؤتمر الرابع ، المرجع السابق ، ص ٤١٩.

(٩٧) من توصيات المؤتمر الأول ، المرجع السابق ، ص ٣٧٢.

(٩٨) من توصيات المؤتمر السادس ، المرجع السابق ، ص ٤٢٠.

(٩٩) من توصيات المؤتمر الأول والثانى ، المرجع السابق ، ص ٣٧٥.

(١٠٠) من توصيات المؤتمر الثالث والرابع ، المرجع السابق ، ص ٣٨٨-٤٤٩.

(١٠١) من توصيات المؤتمر الخامس ، المرجع السابق ، ص ٤١١.

(١٠٢) من توصيات المؤتمر السادس ، المرجع السابق ، ص ٤٢٣

(١٠٣) من توصيات المؤتمر الثامن ، المرجع السابق ، ص ٤٣٩.

(١٠٤) من توصيات المؤتمر الثالث ، المرجع السابق ، ص ٣٨٣-٣٨٧.

(١٠٥) من توصيات المؤتمر الثانى ، المرجع السابق ، ص ٣٨٤.

(١٠٦) من توصيات المؤتمر الأول ، المرجع السابق ، ص ٣٧٠.

(١٠٧) انظر التوصيات الصادرة عن هذه المؤتمرات الثمانية بشأن المشكلة الفلسطينية فى المرجع السابق.

(١٠٨) انظر لتوصيات المؤتمر الثانى ، المرجع الثانى ، ص ٣٨٤.

(١٠٩) انظر توصيات المؤتمر الثالث ، المرجع السابق ، ص ٣٩٢.

(١١٠) من توصيات المؤتمر السادس لمجمع البحوث الإسلامية المنعقد عام ١٩٧١، انظر مجمع البحوث الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٤١٩.

(١١١) من توصيات المؤتمر السابع لمجمع البحوث الإسلامية المنعقد عام ١٩٧٢ ، المرجع السابق ، ص ٤٣٢.

(١١٢) من توصيات المؤتمر السابع ، المرجع السابق ، نفس الصفحة.

(١١٣) انظر توصيات المؤتمر الثانى لمجمع البحوث الإسلامية ، المرجع السابق ، ص ٣٧٨.

(١١٤) المرجع السابق ، نفس الصفحة.

(١١٥) مجمع البحوث الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٣٨٩.

(١١٦) المرجع السابق ، نفس الصفحة.

(١١٧) يحيى هاشم حسن فرغل ، « الأزهر والأزمة الراهنة فى الفكر الإسلامى »، الكتاب التذكارى ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠-٢٢٣.

(١١٨) المرجع السابق ص ٢٢٣.

(١١٩) انظر لمزيد من التفاصيل د. موسى لاشين ، مرجع سابق ص ٢٢.

(١٢٠) عن هذه المراكز : انظر : جامعة الأزهر فى سطور (القاهرة : مطبعة جامعة الأزهر ، ١٩٨٧) ص ١٢ وكذلك التقرير السنوي ، مرجع سابق ، ص ٣١٧.

(١٢١) المرجع السابق ٣١٧.

(١٢٢) انظر مجلة الأزهر ، جـ ٦ ، غرة جمادى الآخرة ١٣٧٦هـ يناير ١٩٥٧ ، ص ٥٤٢-٥٤٢.

(١٢٣) مجلة الأزهر ، جـ ٣ ، ربيع أول ١٣٩٥هـ ، أبريل ١٩٨٥ ، ص ٢٦٧-٢٦٨.

(١٢٤) راجع الحديث الذى أجرته مجلة آخر ساعة مع الشيخ عبد الرحمن بيصار فى ١٩٨٠/١/١٦.

(١٢٥) مجلة الأزهر ، جـ ١ ، محرم ١٣٨٧هـ ، أبريل ١٩٨٧م بدون ذكر صفحات.

(١٢٦) انظر جريدة الأهرام ١٩٨٩/٦/٣٠.

(١٢٧) جريدة الأهرام عددى ١٩٧٢/٣/٢ ، ١٩٧٢/٣/٤.

(١٢٨) عرفات سليمان ، رسالة الأزهر الثقافية فى بعض دول أفريقيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية بكلية التربية جامعة عين شمس ، ١٩٧٢، ص ٩١-٩٣.

(١٢٩) حيث تتولى إدارة البعوث الإسلامية – بموجب المادة ٤١ من قانون إعادة تنظيم الأزهر – بالنسبة للمبعوثين من الأزهر إلى الخارج عددا من المهام هى:
إيفاد البعوث من المدرسين والوعاظ إلى الخارج لنشر الثقافة الإسلامية والعربية ، وتأهيل المرشحين للبعوث تمهيدا لإيفادهم إلى الخارج والإشراف على طلاب الأزهر الموفدين للدراسة فى الخارج ورعايتهم وتوجيههم ، ومتابعة نشاطهم . انظر قانون إعادة تنظيم الأزهر ، مرجع سابق ، ص ٦٩-٧٠.

(١٣٠) وللاطلاع على الكليات والمعاهد الإسلامية بالخارج التى تراسلها مجموعات المراقبة العامة للبحوث والثقافة الإسلامية انظر : الأزهر تاريخه وتطوره ، مرجع سابق ، ص ٣٥٢-٣٥٣.

(١٣١) الأزهر تاريخه وتطوره ، مرجع سابق ، ص ٣٤١-٣٤٢ . وذلك بتصرف لتوضيح النقل النسبى لعدد الدارسين.

(١٣٢) التقرير السنوي ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦.

(١٣٣) عرفات سليمان ، مرجع سابق ، ص ٩٦ . وقد أقامت جامعة الأزهر علاقات ثقافية عدة من خلال الاتفاقيات التى أبرمتها مع عديد من المؤسسات التعليمية والعلمية تضمنت تبادلا للخبرات والبعثات والمطبوعات والأجهزة؛ حيث يأتى ارتباط الجامعة بهذه المؤسسات إما من خلال ارتباط ثقافى بين مصر وبلاد مختلفة، أو ارتباط مباشر بين الأزهر وأى من المؤسسات الخارجية. وللوقوف على عدد من الاتفاقات التى أبرمتها الجامعة فى هذا الإطار انظر : عبد الحميد عبد الله

سلام ، العلاقات الثقافية لجامعة الأزهر بعد تنظيمها عام ١٩٦١ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لقسم الإدارة التربوية والتخطيط التربوى بكلية التربية جامعة الأزهر ، ١٩٧٥.

(١٣٤) الأزهر تاريخه وتطوره ، مرجع سابق ، ص ٣٤٢.

(١٣٥) التقرير السنوي ...، مرجع سابق ، ص ١١٩.

(١٣٦) المرجع السابق نفس الصفحة.

(١٣٧) انظر قانون إعادة تنظيم الأزهر ، مرجع سابق ، ص ٧٠.

(١٣٨) التقرير السنوي ، مرجع سابق ، ص ٥٦٧ . ٥٧٠.

(١٣٩) انظر لتوضيح هذا الرأى الذى أدلى به عدد من علماء الأزهر منهم الشيخ عبد الله المشد رئيس لجنة الفتوى بالأزهر، والشيخ محمد الطيب النجار الرئيس الأسبق لجامعة الأزهر ، جريدة الأخبار ١٩٨٩/٦/١٠.

(١٤٠) د. شوقى عطا الله الجمل ، دور مصر فى أفريقيا فى العصر الحديث (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤) ص ٢٥٥.

(١٤١) وهو ضعف لا يرجع إلى فترة ما بعد الثورة بل يعود إلى الفترة السابقة عليها بكثير ، ما يوضح هذا ما ذكره أحد المبشرين بقوله « إن الأزهر معهد فى سبيله إلى الزوال وإن نفوذه فى الخارج مجرد ظل لما كان عليه » ، انظر : الوثيقة : الإسلام الخطر : نص الخطاب الذى ألقاه و.هـ.ت جايردنر فى مؤتمر ادنبره للتبشير (التنصير) الدولى المنعقد بالقاهرة عشية السبت ١٨ يونية ١٩١٠ ، ترجمة محمود الشاذلى (القاهرة : المختار الإسلامى ، ١٩٨٥) ص ٢٤.

(١٤٢) انظر لتوضيح هذا : إبراهيم خليل أحمد ، الاستشراق والتبشير وصلتها بالإمبريالية العالمية ، (القاهرة : مكتبة الوعى العربى ، ١٩٧٢) ومحمد عزت الطهطاوى ، التبشير والاستشراق أحقاد وحملات على النبى محمد ρ وبلاد الإسلام (القاهرة : مجمع البحوث الإسلامية ، ١٩٧٧).

(١٤٣) ومما هو جدير بالذكر أن مجمع البحوث الإسلامية اتخذ عددا من التوصيات بشأن رعاية الأقليات الإسلامية فى الخارج، انظر على سبيل المثال توصيات المؤتمر السابع لمجمع البحوث الإسلامية عام ١٩٧٢ فى مجمع البحوث الإسلامية، مرجع سابق، ص ٤٣٢-٤٣٩ ، وللاطلاع على بعض أحوال هذه الأقليات الإسلامية انظر: د. حلمى نصر، الأقلية الإسلامية فى البرازيل وكيفية حمايتها فى المؤتمر الحادى عشر لمجمع البحوث الإسلامية (القاهرة : الأمانة الفنية لمجمع البحوث الإسلامية ، مارس ١٩٨٨) ود. عبد الغفار حامد هلال ، « منهج الدعوة فى مناطق الأقليات الإسلامية » فى المرجع السابق.

(١٤٤) للوقوف على جوانب من دور الأزهر تجاه الأقليات المسلمة فى عدد من دول العالم انظر: محمد بيومى، « الأزهر الشريف والأقليات المسلمة » مجلة منبر الإسلام ، ص ١٩٩-٢٠٩ ود. عبد الجليل حسن ، الأزهر ودوره فى نشر الحضارة الإسلامية فى جنوب شرقى أسيا ، الكتاب التذكارى ، ص ٢٤٦-٢٥١.